A E 900 80

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/351
E/1989/122
20 July 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

UN IIRDA DV
AUG 18 1989
UN/SA COLLECTION

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (ز) من القائمة الاولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التصحر والجفاف

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (ز) من جدول الاعمال
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التصحر والجفاف

## تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٨٩/٤٣ ألف وباء وجيم

## تقرير الامين العام

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٩/٤٣ ألف المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والمعنون "تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر" إلى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي أقرها مجلس الادارة لتعزيز عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر .

٢ - وفي القرار ١٨٩/٤٣ باء ، الذي يحمل نفس التاريخ ، طلبت الجمعية العامة الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يقدم تقريرا اليها في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل في منطقة السهل السوداني .

---

* A/44/50/Rev.1 .



89-17851 ٠٧٧٣ز(٨٩)

٣ - وفي القرار ١٨٩/٤٣ جيم المتعلق بموضوع التمويل والتدابير الاخرى المتخذة لدعم خطة العمل لمكافحة التصحر ، طلبت الجمعية العامة الى المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يدرس طرق ووسائل تعزيز كفاءة الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر . وطلبت أيضا الى الامين العام أن يبقي قيد الاستعراض الاجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والاقليمي والقضايا المتصلة بتمويل خطة العمل .

٤ - وفي القرار ١٨٩/٤٣ دال ، طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يبلغها في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن تنفيذ القرارات ١٨٩/٤٣ ألف وباء وجيم . ويقدم التقرير المرفق لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة عملا بالطلبات الواردة أعلاه .

المرفق

# تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة* بشأن : الحساب الخاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر والتدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل خطة العمل ؛ وطرق وسبل تعزيز كفاءة الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ؛ والتدابير الرامية الى تعزيز عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر ؛ وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ وتنفيذ خطة العمل في منطقة السهل السوداني ، ١٩٨٧-١٩٨٨

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - مقدمة ..... | ١ - ٣ | ٥ |
| ثانيا - الحساب الخاص لمكافحة التصحر والتدابير والوسائل الاضافية لتمويل خطة العمل ..... | ٤ - ٨ | ٦ |
| ألف - الحساب الخاص ..... | ٤ - ٦ | ٦ |
| باء - التدابير والوسائل الاضافية لتمويل خطة العمل | ٧ | ٧ |
| جيم - استنتاجات ..... | ٨ | ٧ |
| ثالثا - طرق ووسائل تعزيز كفاءة الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ..... | ٩ - ١٤ | ٨ |
| رابعا - تدابير لتحسين عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر ..... | ١٥ - ٢٣ | ١١ |


---

* يستند هذا التقرير إلى الوثيقة UNEP/GC.15/9/Add.4 التي قدمت الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في دورته الخامسة عشرة . وقد أذن مجلس الادارة في مقرره ١٥/٢٣ دال ، المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، للمدير التنفيذي بأن يحيل هذا التقرير ، نيابة عنه ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| خامسا - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ..... | ٣٣ - ٥٠ | ١٥ |
| ألف - المساعدة التقنية المقدمة الى الحكومات ..... | ٣٨ - ٣٤ | ١٧ |
| باء - الشبكات الاقليمية والاجراءات دون الاقليمية ..... | ٣٥ - ٣٧ | ٣٠ |
| جيم - التدريب ..... | ٣٨ | ٣١ |
| دال - تقييم حالة التصحر ورسم خرائط لها ..... | ٣٩ - ٤٣ | ٣٣ |
| هاء - المعلومات وقاعدة البيانات ..... | ٤٣ - ٤٤ | ٣٣ |
| واو - استنتاجات ..... | ٤٥ - ٥٠ | ٣٤ |
| سادسا - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني ، ١٩٨٧-١٩٨٨ ..... | ٥١ - ١٠٥ | ٣٧ |

## أولا - مقدمة

١ - تظل مسألة التصحر تمثل احدى المشاكل البيئية الرئيسية الآخذة في الانتشار بصورة مستمرة . وكانت المنجزات التي تحققت لاحتوائها محدودة اذا ما قورنت بجسامة هذه المشكلة . وعلى الرغم من زيادة الوعي بخطورة مشكلة التصحر والجهود التنظيمية الرامية الى معالجتها بدرجة كبيرة منذ أن اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل لمكافحة التصحر[(١)] في عام ١٩٧٧ ، فقد أصبحت هذه الظاهرة أوسع انتشارا اليوم عما كانت منذ عقد مضى . فالعقبات الرئيسية التي تعوق مكافحة التصحر لا تزال مستمرة . ومن هذه العقبات عدم ايلاء أولوية كافية لمشاريع مكافحة التصحر ، وعدم كفاية الموارد المخصصة لهذه المشاريع بشكل عام ، وقلة النهج الممكنة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا لمعالجة مشاكل تردي التربة .

٢ - وقد اتخذ مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة عشرة ، المعقودة في عام ١٩٨٥ مبادرة هامة تتعلق بتنفيذ خطة العمل ، تتمثل في مقرره ١٣/٣٠[(٢)] ، الذي ينص أحد أحكامه على موافقة المجلس على التدابير اللازمة لتعزيز عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر . واعتمد المجلس في دورته الرابعة عشرة ، المعقودة في عام ١٩٨٧ ، مقرره ١٤/١٥[(٣)] المكون من أربعة أجزاء والمعني بمسألة التصحر ، ويرجو فيه ، ضمن جملة أمور ، من المدير التنفيذي أن يقيّم برنامج العمل الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئة في هذا الميدان ، بما في ذلك عمل الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ، والحساب الخاص بتمويل تنفيذ خطة العمل . وحث المجلس برنامج الامم المتحدة للبيئة على أن يقوم بتعبئة المزيد من الاموال عن طريق منظمات الامم المتحدة ووكالات التمويل الاخرى ، وأن يعمل بتعاون أوثق مع الحكومات المعنية في تخطيط استراتيجيات وخطط ومشاريع محددة لمكافحة التصحر . كما طلب إلى المدير التنفيذي أن يناقش مع الحكومات جدوى اعتماد نهج جديد من شأنه أن يشجع الحكومات والمؤسسات المالية العالمية على الاسهام بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الحساب الخاص .

٣ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين المعقودة في عام ١٩٨٧ القرار ١٨٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن خطة العمل لمكافحة التصحر ، الذي تعبر فيه بقوة عن شواغل مجلس الادارة ، وتطلب فيه الجمعية العامة من المجلس أن يقدم اليها في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن طائفة متنوعة من المسائل المتعلقة بالتصحر . ويستعرض هذا

التقرير الاعمال التي قام بها المدير التنفيذي في هذه المجالات وما تم تنفيذه من خطة العمل في سائر أنحاء العالم ، وخصوصا في منطقة السهل السوداني .

ثانيا - الحساب الخاص لمكافحة التصحر والتدابير والوسائل الاضافية لتمويل خطة العمل

ألف - الحساب الخاص

٤ - أنشئ الحساب الخاص لتمويل تنفيذ خطة العمل بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ للمساعدة في تعبئة موارد اضافية لتنفيذ خطة العمل . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بلغ مجموع هذا الحساب ٨٨٦ ١٦٦ دولارا ساهمت في دفعه حكومات استراليا وبنما وسيراليون والسودان وشيلي والمكسيك . وبالاضافة الى الفائدة المستحقة على هذه المتحصلات ، فإن هذا الحساب يبلغ حاليا ١٥٧ ٣٤٥ دولارا .

٥ - واستجابة الى تقرير المدير التنفيذي (UNEP/GC.14/15) ، الذي اقترح فيه أن تقوم الحكومات المتلقية بإنشاء حسابات وطنية لمكافحة التصحر ، طلب مجلس الادارة في مقرره ١٥/١٤ الى المدير التنفيذي أن يناقش مع الحكومات امكانية اتباع هذا المنهج الجديد والواقعي . وقد أحاطت الجمعية العامة علما بهذا الطلب في قرارها ١٨٩/٤٣ جيم ، وسيتضمن النهج الجديدة ، كما وافق عليه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، التدابير التالية :

(أ) تقوم البلدان التي لديها خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر بإنشاء حسابات وطنية تسجل فيها كل الجهود التي تضطلع بها الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية لتمويل تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر التي يفضل أن تتم في إطار استراتيجية أو برنامج أو خطة وطنية لمكافحة التصحر ؛

(ب) يكون الحساب الوطني بمثابة حافز على الاستثمار من جانب المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ؛

(ج) يتولى الحساب الخاص مهمة رصد تدفقات الموارد إلى أنشطة مكافحة التصحر كما تسجلها الحسابات الوطنية وتوفير المزيد من الدعم للبرامج الوطنية والاقليمية .

٦ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ ، عقد المدير التنفيذي مشاورة رفيعة المستوى في جنيف مع ممثلي حكومات البلدان المانحة والبلدان المتضررة والمتلقية وشتى هيئات منظومة الامم المتحدة لمناقشة عدة أمور منها الحساب الخاص ومسألة وسائل تمويل تنفيذ خطة العمل بشكل عام . وقد أيد المشتركون في تلك المشاورة المقترحات الواردة في النهج الجديد . غير انه حتى وقت إعداد هذه الوثيقة ، لم ترد أية ردود من أي من البلدان المتضررة من التصحر أو من أي من المانحين الرئيسيين على رسالة المدير التنفيذي المؤرخة في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ التي طلب فيها إبداء الرأي بشأن النهج الجديد .

## باء - تدابير ووسائل اضافية لتمويل خطة العمل

٧ - في الاعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ قدمت ثلاثة أفرقة خبراء رفيعي المستوى من المتخصصين في التمويل الدولي للمشاريع إلى الجمعية العامة مجموعة من الدراسات بشأن التدابير والوسائل اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، اقترحوا فيها إجراء دراسة جدوى تفصيلية تتعلق بإنشاء شركة دولية لتمويل مشاريع مكافحة التصحر ، وبطائفة متنوعة من الوسائل الجديدة اللازمة لتمويل برامج عالمية ، بالاضافة الى الميزانيات العادية والموارد الخارجة على الميزانية التقليدية (أنظر A/35/396) وقد قدمت مشاورة جنيف المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٨ التعليقات التالية على تلك المقترحات :

(أ) ان اقامة شركة دولية عامة أمر ممكن . ويمكن أن تنشأ هذه الشركة إما كمنظمة جديدة أو كمنفذ جديد أو كعملية خاصة لمنظمة تمويلية قائمة . ويمكن عقد اجتماع دولي لمناقشة الجوانب الفنية لإنشاء مثل هذه الآلية ؛

(ب) تعتبر شتى الافتراضات الخاصة بالوسائل الجديدة للتمويل ، بما في ذلك الضرائب المعممة على التجارة سليمة من الناحية الفنية . غير أن بعض المشتركين في المشاورة رأوا أنها غير ممكنة من الناحية السياسية ، بينما رأى آخرون انها جديرة بالاهتمام الجاد .

## جيم - استنتاجات

٨ - بالنظر إلى ما تقدم ، يعتقد المدير التنفيذي أن الوقت قد حان للنظر في الخيارات التالية لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في سائر أنحاء العالم ، بالاضافة إلى الموارد الوطنية والمساعدات الدولية المتاحة :

(أ) أن يعتبر الحساب الخاص بمثابة آلية لتسجيل الحسابات الوطنية الخاصة لمكافحة التصحر ولرصد تدفق الموارد لدعم برامج مكافحة التصحر ؛

(ب) البت في استصواب إنشاء شركة دولية عامة لتقديم مساعدات مالية اضافية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وستضطلع هذه الشركة بمهمة ادماج الموارد من العملات الصعبة (القروض التجارية) مع الموارد من العملات غير القابلة للتحويل (أموال المعونات) . ويمكن أن تعمل الشركة '١' بمثابة آلية مستقلة (جديدة) أو '٢' منفذ جديد أو عملية خاصة بمنظمة تمويلية دولية قائمة .

ثالثا - طرق ووسائل تعزيز كفاءة الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر

٩ - طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٥ من قرارها ١٨٩/٤٢ جيم ، الى المدير التنفيذي أن يدرس ، في سياق التقييم المطلوب في مقرر مجلس الادارة ١٥/١٤ جيم ، طرق ووسائل تعزيز كفاءة الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر عملا بولايته . وطبقا لهذه الولاية التي وردت في قراري الجمعية العامة ١٧٣/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٨٩/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، تحدد ثلاث مهام رئيسية للفريق الاستشاري هي : (أ) مساعدة المدير التنفيذي في تعبئة الموارد اللازمة للانشطة التي يضطلع بها في اطار تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ (ب) تبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج التي يقوم بها المشتركون لمكافحة التصحر ؛ (ج) تقديم المشورة الى المدير التنفيذي بشأن المسائل ذات الصلة ، بما في ذلك تحديد القيود ؛ والحلول الممكنة للمشاكل ؛ والتدابير اللازمة لتحسين تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

١٠ - ولم تكن قدرة الفريق الاستشاري على تأمين الموارد المالية اللازمة للمشاريع المقدمة اليه كافية لتلبية احتياجات خطة العمل . فعلى مدى فترة الثماني سنوات الممتدة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٥ تلقى الفريق الاستشاري ٧٤ مشروعا لم ينفذ منها سوى ٢٩ مشروعا تنفيذا جزئيا أو كاملا . وبلغ مجموع الاموال ٤٧,٣ مليون دولار مقابل مبلغ ٥٤٠,٦ مليون دولار المقدر لتكلفة المشاريع الاربعة والسبعين كلها .

١١ - وفي محاولة لتحسين عمله ، قام الفريق الاستشاري في دورته السادسة المعقودة في جنيف في آذار/مارس ١٩٨٧ بإنشاء فريق عامل مخصص من ممثلي البلدان المانحة والبلدان المتلقية (جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وسوازيلند ، وسويسرا ، وشيلي ،

والكويت) وممثلي هيئات عديدة في منظومة الامم المتحدة (برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة) لإجراء استعراض دقيق لتجربة الفريق الاستشاري ، واقتراح طرق ووسائل محددة تستهدف تحسين عمل الفريق وتعزيزه . وفي تقريره الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٨ (DESCON 6/15) ، أوصى الفريق العامل ، في جملة أمور ، بأن يقوم الفريق الاستشاري بمساعدة البلدان النامية المتضررة من التصحر في تطوير ووضع خطط وطنية شاملة لمكافحة التصحر يمكن في اطارها تحديد وتطوير وتنفيذ أنشطة معينة للتدخل بمساعدة المجتمع الدولي . واقترح الفريق العامل أيضا استكشاف وسائل لإشراك منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في أمانة فنية مشتركة للفريق الاستشاري ، وانشاء فريق أساسي محدود العضوية من أعضاء الفريق الاستشاري بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والمؤسسات المانحة .

١٢ - وكما أشير في الفقرة ٦ أعلاه ، عقد المدير التنفيذي مشاورة رفيعة المستوى في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٨ تضمن جدول أعمالها إجراء استعراض ووضع توصيات بشأن الطرق والوسائل الرامية الى تحسين عمل الفريق الاستشاري . وقد أدرك المشتركون في مشاورة جنيف ضرورة إجراء تغييرات هيكلية ووظيفية في آلية الفريق الاستشاري ، وأيدوا المضمون الرئيسي لمقترحات الفريق العامل المخصص . ونظرت المشاورة في امكانية وضع خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر ، تعد جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية ، وهذا شرط ضروري لتمويل برامج مكافحة التصحر من الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة . ورأت المشاورة أيضا أنه قد يكون من المفيد تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة على الصعيد القطري (أفرقة استشارية مصغرة) يمكنها أن تجتمع في كل قطر على حدة باعتبارها اجتماعات لإعلان التبرعات مع المانحين التقليديين لدعم الخطط الوطنية لمكافحة التصحر . ويمكن تنظيم اجتماعات المانحين تلك بالتناوب واعتبارها أقساما من اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة التي تعقدها منظمات مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي من أجل دعم خطط التنمية الوطنية .

١٣ - وعقد المدير التنفيذي دورة استثنائية للفريق الاستشاري لمكافحة التصحر في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، حضرها ممثلو ١١ حكومة و ٧ منظمات تابعة للامم المتحدة واثنتين من المنظمات الحكومية الدولية وذلك لإجراء مزيد من المشاورات (انظر DESCON/SS.1/17) . وقد ناقش المشتركون ضرورة إعادة تشكيل الفريق الاستشاري وإحيائه حتى يستطيع الاضطلاع بولايته . ووافقوا على توصية الفريق العامل

بأن يساعد الفريق الاستشاري البلدان المتضررة في إعداد خططها الوطنية لمكافحة التصحر ، وعلى توصية مشاورة جنيف بشأن استخدام اجتماعات المائدة المستديرة للسعي من أجل الحصول على تمويل لهذه الخطط من المنظمات الثنائية والمتعددة الاطراف . وقد أعربت ثلاثة وفود من الوفود الاربعة الممثلة للبلدان المتقدمة النمو عن رأيها بأن عددا من الآليات الاخرى - مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، والمؤتمر الوزاري المعني بالتصحر - التي نشأت من خلال ترتيبات دولية واقليمية ودون اقليمية بقصد تعبئة الموارد وتبادل المعلومات وتيسير عمليات التنسيق - قد اضطلعت بالفعل بمهام الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر . لذلك أعلنت هذه الوفود أنه من غير المحتمل أن تنجح أي محاولة لإعادة تشكيل هيكل آلية ذلك الفريق وإعادة توجيهه بغية تحسين عمله ، وأنه ينبغي بالتالي وقف الفريق عن العمل كآلية تعمل على نطاق عالمي . بيد أنها رأت أن هناك حاجة الى وجود آلية تعمل كهيئة استشارية تقنية لتنسيق أنشطة المجتمع الدولي في مكافحة التصحر على الصعيدين الاقليمي والوطني من خلال هيئات مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني . غير أن وفدا يمثل أحد البلدان المتقدمة النمو ومعظم وفود البلدان النامية رأوا عدم الموافقة على التوصية الخاصة بوقف الفريق الاستشاري عن العمل ، مؤكدين أن البعد العالمي لمشكلة التصحر يستلزم وجود هيئة تعمل على نطاق عالمي مثل الآلية الموجودة حاليا .

١٤ - ويظل الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر الآلية الوحيدة المتاحة على نطاق عالمي للمساعدة في تعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وتشير المناقشات الى البديلين التاليين :

(أ) عقد دورات الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات لتلقي التقارير الخاصة بالبرامج الوطنية ، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة (على الصعيد الوطني) ، والنظر في إبداء المشورة والمساعدة في جمع الأموال التي لم تحصل فيما يتعلق بدعم البرامج الوطنية والاقليمية ، واستعراض حالة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في الوقت الحالي وتبادل المعلومات بشأنها ، وإسداء المشورة حول الاجراءات الاخرى اللازمة لمكافحة التصحر ؛ أو

(ب) إلغاء الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر .

## رابعا - تدابير لتحسين عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر

١٥ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ١٨٩/٤٣ ألف من مجلس الادارة أن يقدم اليها تقريرا في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي أقرها مجلس الادارة في مقرره ٣٠/١٣ ألف من أجل تعزيز عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر . وتتضمن التدابير التي حددها الفريق العامل في عام ١٩٨٤ ، وأيدتها بعد ذلك لجنة التنسيق الادارية في تقريرها الى مجلس الادارة (انظر UNEP/GC.13/5 ، الفقرتين ٣٠ و ٣١) وأقرها المجلس ، الاجراءات التالية :

(أ) التقليل من تواتر الاجتماعات العادية للفريق بحيث تصبح اجتماعا واحدا في السنة ، على أن يستعاض عن الاجتماع الثاني باجتماع للبرمجة المشتركة لموضوعات محددة في اطار خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

(ب) امكانية مناقشة تنفيذ خطة العمل بواسطة هيئات ادارات أعضاء الفريق وإدراجها فيما بعد كبند محدد في برامجها المعتمدة ؛

(ج) التعاون مع لجان الأمم المتحدة الاقليمية من خلال الاستخدام الفعال لوحدات التنسيق البيئية التابعة لهذه اللجان ومع شعبها المشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعنية بشؤون الزراعة ؛

(د) تقديم تقارير خطية سنوية من جانب أعضاء الفريق العامل عن أنشطتهم الحالية والمزمع القيام بها لتسهيل مهمة الفريق في استعراض مساهمات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

(هـ) إحداث زيادة كبيرة في الموارد المالية المخصصة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتشجيع أنشطة الفريق ؛

(و) قيام كل عضو بتعيين ممثل أو أكثر في الفريق يكون أيضا بمثابة جهة أو جهات اتصال فيما يتعلق بمسائل التصحر .

وبالاضافة الى ذلك ، طلب مجلس الادارة في مقرره ٣٠/١٣ ألف الى المدير التنفيذي أن يتخذ الاجراءات المناسبة لدعوة المنظمات الدولية خارج منظومة الامم المتحدة للاشتراك في اجتماعات الفريق العامل كلما كان وجودها في هذه الاجتماعات مفيدا للمناقشة .

١٦ - وبناء على طلب المدير التنفيذي ، قام معظم أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر بتعيين ممثلين لهم يعملون كجهات اتصال فيما يتعلق بمسائل التصحر ويمثلون الهيئات التي ينتمون اليها بصفة منتظمة في اجتماعات الفريق العامل . وقد حضر اجتماعات الفريق العامل في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ ممثلون عن ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للامم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، والبنك الدولي . ورغم أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لم تتمكن من إيفاد ممثل لها الى أي من الاجتماعات العادية التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض ، فإنها مع ذلك شاركت مشاركة كاملة في الانشطة المتعلقة بالتدريب واقامة الشبكات . ودعا المدير التنفيذي أيضا هيئات دولية ومنظمات حكومية دولية عديدة للاشتراك في أنشطة الفريق العامل . واستجابة لهذه الدعوة ، حضر الاجتماعات المخصصة للبرمجة المشتركة للمواضيع ممثلون عن المركز العربي لدراسة الاقاليم القاحلة والاراضي الجافة ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، وشاركوا في الانشطة التدريبية والبحثية الناجمة عن تلك الاجتماعات .

١٧ - وقد أثبتت الاجتماعات المخصصة التي حلت محل الاجتماع السنوي العادي الثاني أنها فعالة . ففي الاجتماعات المخصصة الثلاثة المعقودة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ حدد الفريق العامل الفجوات الرئيسية الموجودة في برامج التدريب الجارية ، ووافق على مجالات موضوعية ينبغي أن يوفر التدريب فيها ، وعلى اجراءات اشراك المؤسسات الدولية ، في الجهود التدريبية ، وعلى المجموعات المستهدفة للتدريب . وناقش الفريق العامل باستفاضة أيضا مفهوم وهيكل ووظائف الشبكات الاقليمية ، وأوصى

بالاجراءات التي ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بإنشاء هذه الشبكات للمؤسسات الاقليمية المشتركة في عمليات البحث والتدريب ، والتحريج وتثبيت الكثبان الرملية . ونتيجة لهذه المناقشات حقق أعضاء الفريق العامل تقدما مرضيا في مجال إقامة الشبكات على الصعيد الاقليمي على النحو الوارد ذكره في الفقرة ٣٨ أدناه . وعلاوة على ذلك ، اشترك في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ أكثر من ٣٠٠ ٦ متدرب (١٧٥ ١ من الفنيين بالاضافة الى أفراد من القرى والتنظيمات الجماهيرية) في برامج التدريب التي يديرها أعضاء الفريق العامل والتي تتناول موضوعات مثل التخطيط للتنمية في الاراضي الجافة ، وإدارة وتقييم التصحر ، وتخطيط استخدام التربة في الاراضي الجافة ، ومعلومات عامة عن مكافحة التصحر . وقد اعتبر هذا الانجاز مرضيا نظرا لانه حقق ما يقرب من ضعف الهدف الذي اقترحه المدير التنفيذي في تقريره UNEP/GC.12/9 وأقره مجلس الادارة في مقرره ١٠/١٢ ، ألا وهو تدريب ٦٠٠ فني من البلدان النامية المنكوبة بالتصحر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ . وعلى ضوء هذه الخلفية ، علقت لجنة التنسيق الادارية في تقريرها الى مجلس الادارة (UNEP/GC.SS.I/5 ، الفقرة ٣٧) على نتائج الاجتماعات المخصصة للفريق العامل ، ولاحظت مع الارتياح التقدم الذي أحرزه أعضاء الفريق نحو تطوير شبكات اقليمية ، ورأت أن نهج إقامة الشبكات هذا يمثل وسيلة فعالة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

١٨ - وقد أمكن بنجاح إنشاء الشكبة الاقليمية لمراكز التدريب والبحث المعنية بمكافحة التصحر في آسيا والمحيط الهادئ بفضل الجهود الفعالة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، واليونسكو ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ولجنة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمجلس الدولي للمرأة . وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن طريق شعبتها المشتركة مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والمعنية بالشؤون الزراعية مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في تقديم المساعدة التقنية الى حكومتي الاردن واليمن في إعداد مشروع خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر . ويتوخى تحقيق المزيد من التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل ترجمة خطط العمل الى مشاريع ملموسة تنفذ في اطار خطط التنمية الوطنية المشار اليها .

١٩ - وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ ، عقد الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر أربعة اجتماعات عادية لاستعراض المسائل المتعلقة بالتنسيق في مجال تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وقد تعززت المناقشات كثيرا بفضل مواظبة معظم أعضاء

الفريق على الحضور . واعتمد الفريق مبادئ توجيهية تتعلق بالتقارير المقدمة عن أنشطة أعضائه لضمان احتواء هذه التقارير على معلومات شاملة عن أنشطة مكافحة التصحر ، واستخدام خطة البيئة المتوسطة الاجل على مستوى المنظومة كقاسم مشترك لكل مساهمات الاعضاء في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وقد أدى هذا الى تيسير عملية حفظ المعلومات المتعلقة بأنشطة الأعضاء بالحاسب الالكتروني في مشروع الخلاصة الوافية للامم المتحدة عن مشاريع مكافحة التصحر وتنمية الاراضي الجافة ، الذي أصبح الآن أحد قواعد البيانات لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

٣٠ - وبالرغم من أن أعضاء الفريق العامل قدموا تقارير عن الانشطة المضطلع بها لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، فإنه لا يزال يتعين على هيئات ادارات كل منهم أن تناقش خطة العمل في حد ذاتها . ولئن كانت أنشطة مكافحة التصحر قد أدرجت في برامج كل منهم في اطار الولايات المنوطة بهم . إلا أن التعاون فيما بين أعضاء الفريق في مشاريع ميدانية مشتركة ومحددة من شأنه أن يتعزز لو كانت خطة العمل لمكافحة التصحر ذاتها قد عبر عنها بوضوح أكثر في تلك البرامج . وعلاوة على ذلك تؤدي الاولويات الاخرى التي تحددها هيئات الادارات الى الحد من الاعتمادات المالية التي خصصها أعضاء الفريق العامل بشكل مباشر ، بالاضافة الى القيود المالية العامة التي تؤثر حاليا على منظومة الامم المتحدة ككل .

٣١ - وقد عادت مشاركة المنظمات خارج منظومة الامم المتحدة بالفائدة على عمل الفريق العامل بتحديدها للمساهمات الاخرى لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وأدى ذلك الى توضيح وتعزيز التكامل بين أنشطة منظومة الامم المتحدة من ناحية ، وأنشطة غيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى . ومن الممكن زيادة تعزيز هذا التكامل بزيادة الدعم من المنظمات غير الحكومية التي أصبحت مشتركة بصورة متزايدة في أنشطة مكافحة التصحر . وعلى سبيل المثال ، يمكن أن تؤدي عملية إقامة الشبكات من جانب هذه المنظمات غير الحكومية مع المؤسسات الاقليمية والدولية المعنية بالبحث والتدريب الى توفير طرائق فعالة من حيث التكلفة للتدريب ونشر المعلومات في مجالات رئيسية مثل التحريج . ويمكن لعملية إقامة الشبكات هذه أن تكون ذات فعالية خاصة في المجالات الاقليمية ، خصوصا وأن الطبيعة عبر الوطنية لمشكلة التصحر تتطلب وجود برامج اقليمية .

٣٢ - ومجمل القول ، إن الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني التصحر قد (أ) طوّر عملياته على نحو مرض وفقا للتدابير التي أقرها مجلس الادارة في دورته

الثالثة عشرة ، و (ب) أوضح دوره كآلية تعمل لضمان ادراج الانشطة المتصلة بالاراضي القاحلة والتصحر المنصوص عليها في خطة البيئة المتوسطة الاجل على مستوى المنظومة في برامج المنظمات الاعضاء في الفريق . وبالرغم من هذا يتعين على جميع أعضاء الفريق أن يكثفوا جهودهم لتحسين عمل الفريق ، لذلك قد يطلب من الفريق أن ينفذ التدابير التالية :

(أ) أن يدرج في جدول أعمال اجتماعاته العادية : تقديم تقارير عن أنشطة أعضائه فيما يتصل بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ واستعراض أنشطة الهياكل الاخرى المعنية بتنفيذ خطة العمل تلك مثل الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ، والحساب الخاص ، والهيئات الاقليمية كاللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، والمؤتمر الوزاري المعني بالتصحر ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وبهذه الطريقة يستطيع الفريق أن يستعرض بحق الحالة العامة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

(ب) أن يجعل اجتماعاته المخصصة سمة دائمة وأن يكرس كل هذه الاجتماعات للبرمجة المشتركة للمواضيع محل البحث ؛

(ج) أن يقوم بعمل مشترك بين الوكالات لتعبئة الموارد التقنية والمالية لمساعدة الانشطة الوطنية في وضع وتنفيذ خطط وبرامج وطنية لمكافحة التصحر ؛

(د) أن يتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات للمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة ، مع الاشارة بنوع خاص الى عمل اللجنة الافريقية المعنية بالصحارى والاراضي القاحلة .

## خامسا - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

٢٣ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٦ من قرارها ١٨٩/٤٣ ألف إلى مجلس الادارة أن يبلغها في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

٣٤ - وقد ذكرت العقبات العديدة التي تعوق مكافحة التصحر في مقدمة هذا التقرير ، ومن أبرزها عدم إيلاء أولوية كافية لمشاريع مكافحة التصحر ، وعدم كفاية الموارد المخصصة بصفة عامة لهذه المشاريع بشكل مباشر ، وقلة النهج الممكنة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا لمعالجة مشاكل تردي التربة عامة . وبالاضافة الى ما تقدم ، توجد أيضا حاجة الى وضع برامج على الصعيد الاقليمي نظرا للطبيعة عبر الوطنية لمشكلة التصحر كما أشير أعلاه . وقد كرس هذا الفرع لمعالجة هذه المشاكل وغيرها من العوائق الشديدة التي تنشأ نتيجة للمفاهيم الخاطئة أو عدم كفاية المفاهيم الصحيحة المتعلقة بمكافحة التصحر ، وكذلك للجهود المبذولة لحسم هذه المشاكل .

٣٥ - وكما قال المدير التنفيذي في تقريره السنوي لعام ١٩٨٧ (الفصل الثالث ، الفقرة ٣٦٤) فإن العوامل التي تساهم في التصحر هي بشكل خاص الإفراط في استغلال قاعدة الموارد الطبيعية وسوء ادارتها على نحو مستمر بلا هوادة فعلا . وتدعو معالجة هذه العوامل الى التحول من نماذج التنمية لرجال الاقتصاد التقليديين إلى النماذج القائمة على مفهوم التنمية القابلة للاستمرار . ويؤدي هذا بدوره الى تصور عملية مكافحة التصحر كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية .

٣٦ - وفي معظم البلدان المتضررة ، لاتزال الجهود الرامية الى مكافحة التصحر معزولة في مشاريع قطاعية ينخفض أثرها انخفاضا شديدا نتيجة لعدم وجود إطار محدد بوضوح لمكافحة التصحر يكون مندمجا بشكل فعال في خطط التنمية الوطنية . وتعاني المؤسسات الوطنية التي تعالج مشكلة التصحر من الضعف بسبب عدم كفاية الموارد كما ذكر أعلاه ولأن الطبيعة القطاعية للهياكل الحكومية تجعل عملية التنسيق من الامور العسيرة .

٣٧ - وعلى ضوء هذه الخلفية ، بذل برنامج الامم المتحدة للبيئة جهدا متضافرا خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ لاشراك المانحين وحكومات البلدان المتضررة من جراء التصحر في حوار للبحث عن آليات مؤسسية فعالة لادماج برامج مكافحة التصحر في خطط وأولويات التنمية الوطنية الشاملة . ونظرا إلى أهمية التكنولوجيات الملائمة لمكافحة التصحر ، بدأ برنامج الامم المتحدة للبيئة كذلك ، استجابة لطلب لجنة التنسيق الادارية (أنظر UNEP/GC.15/8/Add.3) ، العمل في تطوير وتقييم تكنولوجيات مبسطة للتطبيق في المناطق المعرضة للتصحر . وبالاضافة الى ذلك ، ساعد برنامج الامم المتحدة للبيئة في تحديد واستحداث منهجيات لتقدير حالة التصحر ووضع خرائط تبين مداه ومعدلاته والمخاطر التي ينطوي عليها ، إذ أن توفير المعلومات الخاصة بكل هذه

البارامترات أمر ضروري للتخطيط الفعال لمكافحة التصحر . كما بدأت أنشطة أخرى أو استمرت في اقامة شبكات على الصعيد الإقليمي ووضع مشاريع على الصعيد دون الاقليمي ووضع قاعدة بيانات على النطاق العالمي .

## ألف - المساعدة التقنية المقدمة الى الحكومات

### ١ - الخطط والبرامج الوطنية

٣٨ - طلب مجلس الادارة في مقرره ١٥/١٤ جيم الى المدير التنفيذي أن يقيم مضمون خطط العمل لمكافحة التصحر وأهميتها وامكانية ادماجها في خطط التنمية الوطنية في كل بلد . وتبعا لذلك ، واصل برنامج الامم المتحدة للبيئة مناقشاته مع الحكومات التي لديها خطط وطنية لمكافحة التصحر أو التي في سبيلها الى وضع مثل هذه الخطط بغية مساعدتها في إدماج تلك الخطط في خطط التنمية الوطنية وفي تمويلها في إطار الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية . وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، من خلال جهد مشترك للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، تقديم مساعدة تقنية تمهيدية الى حكومة اليمن لمعاونتها في إعداد مشروع خطة وطنية لمكافحة التصحر . كما طلبت حكومة الارجنتين وتلقت من برنامج الامم المتحدة للبيئة مساعدة من الخبراء الاستشاريين في إعداد مشروع خطة وطنية لمكافحة التصحر ، قدمت الى اجتماع وطني للخبراء عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وأجريت أيضا مناقشات مع حكومة باكستان تتعلق بتقديم مساعدة الى هيئة تنمية المنطقة القاحلة في السند التابعة لحكومة مقاطعة السند في إعداد برنامج لمكافحة التصحر في تلك المقاطعة . ويعتبر برنامج التنمية الخاص الحالي للمنطقة القاحلة في السند إطارا سليما لمشاريع مكافحة التصحر ، بما في ذلك أنشطة التدريب .

٣٩ - وأجرى برنامج الامم المتحدة للبيئة مشاورات مع حكومات الجمهورية العربية السورية والسودان ومالي وموريتانيا . وقد أعدت جميعها خططا للتنمية الوطنية ووافقت على اتخاذ اجراءات اخرى لادماج خططها لمكافحة التصحر في خطط تنميتها الوطنية . وسارت حكومة موريتانيا على هذا النهج في إعداد خطتها الرئيسية لكافحة التصحر بمساعدة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني (بالنيابة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة) ، وبالتعاون الوثيق مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومانحين على الصعيد الثنائي . ومن

المقرر عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في موريتانيا في أيار/مايو ١٩٨٩ . وينتظر أن تكون حكومات السودان ومالي واليمن مستعدة لتقديم برامجها الوطنية في اجتماعات المانحين خلال عام ١٩٨٩ . وقد حظي هذا النهج الخاص بادماج برامج مكافحة التصحر وتمويلها في إطار الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتأييد في المشاورات التي عقدها المدير التنفيذي في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٨ مع كبار المسؤولين والخبراء رفيعي المستوى من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٣٠ - كذلك أوصى مجلس الادارة في مقرره ١٥/١٤ جيم بأن توجه خطط العمل الوطنية وعملية تنفيذها أساسا للجماهير لتيسير ادماجها في النظم الاقتصادية الوطنية . وخلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ ، ساعد مركز الانشطة البرنامجية لمكافحة التصحر التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة عددا من البلدان الافريقية في وضع مشاريع تجريبية لاصلاح القرى وللتنمية القابلة للاستمرار لمناطق تربية الماشية في المناطق شبه القاحلة وذلك في إطار برنامج القاهرة للتعاون الافريقي . وتستهدف هذه المشاريع تعزيز المشاركة الجماهيرية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات . وقامت حكومات اثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وزامبيا وزائير وزمبابوي والسنغال والسودان وغانا وغينيا وكينيا ومالي ومصر وموريتانيا بتحديد القرى والمناطق شبه القاحلة لتربية الماشية ، وتحديد أرقام التخطيط الارشادية و/أو غير ذلك من المساهمات الطوعية اللازمة لتنميتها . واستجاب برنامج الامم المتحدة للبيئة للطلبات الواردة من حكومات هذه البلدان لمساعدتها في إعداد مشاريعها . وقدمت الوكالة النرويجية للتنمية الدولية مساعدات تمويلية ، عن طريق آلية غرفة المقاصة التابعة للبرنامج ، لإعداد مشاريع تجريبية في أوغندا والسودان . كما قدمت لجنة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للبرنامج مساعدة تقنية لإعداد مشروعين تجريبيين في مالي . وأعدت بلدان أخرى عديدة مقترحات لمشاريعها الخاصة .

٣١ - وهيأ اجتماع المانحين المعقود في نيروبي في آذار/مارس ١٩٨٨ محفلا للمناقشة بين المانحين والحكومات حول الدعم الذي يمكن أن يقدمه المانحون لمشاريع نموذجية خاصة قدمتها الحكومات في ذلك الاجتماع ، الذي مثلت فيه جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج واليابان . وقد أشار معظم المانحين بشكل عام إلى أنهم سينظرون في تقديم الدعم من خلال القنوات العادية للتعاون الثنائي أو عن طريق الترتيبات المتعددة الاطراف . وقد بدأ تنفيذ مشاريع القرى النموذجية في أوغندا والسنغال بمساعدة تمويلية من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وفي زائير وغانا بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

## ٢ - التكنولوجيات الملائمة

٣٢ - بيّن تقييم المعونة الانمائية الموجهة الى منطقة السهل خلال العقد الماضي وجود حاجة الى تكنولوجيات يمكن تكييفها للمجتمعات التقليدية هناك . فعلى سبيل المثال ، قام برنامج الامم المتحدة للبيئة بالتعاون مع شركة صناعية فرنسية باستنباط وصنع نموذج أولي لمضخة تعمل بكفاءة بقوة دفع الحيوانات لها . وبعد تجربة هذه المضخة في أحد مصانع فرنسا ، أنشئ مشروع في عام ١٩٨٧ في احدى قرى مالي لإجراء التجارب الميدانية عليها . وقد اختيرت مالي لاجراء هذه التجارب الميدانية لانها تمثل الاحوال النمطية السائدة في الجزء الاوسط من منطقة السهل ، ولما قدمته أو التزمت بتقديمه المؤسسات الحكومية والسكان من مساهمات . ويجري تطوير هذا النموذج الاولي ونشره في السنغال والسودان ومالي من خلال برنامج القاهرة وأيضا من خلال مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي ليستخدم في عمليات الري الصغيرة للاراضي الرعوية بغية تخفيف الضغوط على عمليات تربية الماشية في المراعي وتغيير الطابع المتغير للزراعة التقليدية في تلك المناطق .

٣٣ - وهناك أمثلة أخرى تتعلق بمشاكل إعادة خصوبة التربة ، وتحسين قدرة التربة على تخزين المياه ، وادارة التربة في مناطق السهل الفقيرة في الفوسفور والكالسيوم والنتروجين . وقد تساعد ركائز الفوسفات الموجودة في بعض بلدان منطقة السهل على تخفيف آثار بعض أوجه النقص تلك . لذلك اتخذ برنامج الامم المتحدة للبيئة زمام المبادرة في مساعدة تلك البلدان على انتاج واستخدام محسنات للتربة منخفضة التكلفة ومنتجة محليا . وقد بدأ خلال عام ١٩٨٨ اجراء دراسة ممولة من برنامج الامم المتحدة للبيئة في اوغندا والسودان بهدف تحديد المصادر المحلية للمعادن وتقييم امكانية استخدامها كمحسنات للتربة وأسمدة منخفضة التكلفة . وستستخدم نتيجة هذه الدراسة كأساس لوضع مشاريع تجريبية لانتاج هذه المعادن وإجراء التجارب عليها في البلدان المعنية في إطار مشاريع القرى النموذجية المدرجة في برنامج القاهرة .

٣٤ - وبناء على طلب من حكومة اوغندا أجرى برنامج الامم المتحدة للبيئة دراسة في عام ١٩٨٨ بشأن انتاج طوب مباني وبلاط يتميزان بالمتانة وانخفاض التكلفة . ومن شأن استخدام هذه التكنولوجيا البسيطة لانتاج الطوب الطفلي/الجيري القوي أن يقلل الى حد كبير من عملية التصحر التي تنجم عن الانتاج التقليدي للطوب الاحمر . وتستخدم منظمة العمل الدولية هذه التكنولوجيا الآن في مشروع تجريبي ينفذ في ثلاث قرى في اوغندا بتمويل من برنامج الامم المتحدة للبيئة في إطار برنامج القاهرة ، وكذلك في مشروع للاصلاح ممول من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

باء - الشبكات الاقليمية والاجراءات دون الاقليمية

٣٥ - وفقا لمقرر مجلس الادارة ١٠/١٢ ، قام برنامج الامم المتحدة للبيئة وشركاؤه في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ بتنسيق العمل بين عدد من الشبكات الاقليمية للمؤسسات المعنية ببرامج التدريب والبحث والمتعلقة بالتحريج وتثبيت الكثبان الرملية والمنظمات غير الحكومية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . كما نسقت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة العمل بين شبكات التحريج وتثبيت الكثبان الرملية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، وفي منطقة السهل السوداني والمناطق الشمالية من افريقيا ، وفي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وتضطلع هذه الشبكات بأنشطة رئيسية تتعلق بمكافحة التصحر ، بما في ذلك التدريب وتبادل المعلومات ونشرها ، والتقييم ، ورسم الخرائط ، وبناء المؤسسات . واشترك في إنشاء الشبكة الاقليمية لمراكز البحث والتدريب لمكافحة التصحر في آسيا والمحيط الهادئ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، واليونسكو ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وقد ضمت هذه الشبكة في عضويتها ١٧ حكومة ومنظمة دولية من تلك المنطقة . ونفذت الشبكة ، بالتعاون مع لجنة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة برنامجا تدريبيا بتمويل من برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ويتضمن برنامج عمل الشبكة الاقليمية لفترة سنتين (١٩٨٩-١٩٩٠) إعداد خريطة لمناطق التصحر في آسيا بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، واليونسكو ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ولجنة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وأنشئت شبكة التدريب البيئية لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بدعم من حكومات المنطقة وبتمويل مبدئي من برنامج الامم المتحدة للبيئة . ومن بين أنشطتها ، الاضطلاع بعمليات التدريب في مجال مكافحة التصحر . وفي إطار برنامجها الخاص بالانسان والمحيط الحيوي ، أنشأت اليونسكو شبكات للبحث والتدريب في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الافريقية وشمال افريقيا وغربي آسيا .

٣٦ - وفي مقرريه ١٠/١٢ و ٣٠/١٢ اعترف مجلس ادارة البرنامج بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية من جهود لمكافحة التصحر ، وأوصى بضرورة اشراكها بدرجة أكبر في هذا الميدان . وعلى ذلك مول برنامج الامم المتحدة للبيئة مشروعا

لدعم مشاريع القرى النموذجية في إطار برنامج القاهرة ، تضطلع بتنفيذه الشبكة البيئية للمنظمات غير الحكومية الافريقية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية على المستوى الجماهيري في بوتسوانا وبوركينا فاصو والسنغال وكينيا . وفي مشروع ذي صلة يستغرق ثلاثة أعوام ، يقوم البرنامج والمعهد الدولي للبيئة والتنمية بالاشتراك مع الشبكة البيئية للمنظمات غير الحكومية الافريقية بإنشاء شبكة للبحث والمعلومات تغطي بلدان منطقة السهل السوداني . وتهدف هذه الشبكة الى تحسين أنماط التنمية بزيادة الوعي بالاستراتيجيات الممكنة لتأمين سبل المعيشة القابلة للاستمرار في الاراضي القاحلة وشبه القاحلة في افريقيا . وفي اجتماع عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ اعتمدت ١٦ منظمة غير حكومية من اثيوبيا واوغندا وبوركينا فاصو والسنغال والسودان وكينيا ومالي والنيجر ، بالاضافة الى منظمتين غير حكوميتين اقليميتين ومنظمتين غير حكوميتين دوليتين مجموعة مقترحات تتعلق بتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها ، وتعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات ، وزيادة الصلات الوثيقة بين المنظمات غير الحكومية ومجتمع البحث الانمائي . وعلاوة على ذلك قام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، في إطار مبادراته الجديدة الرامية الى ادارة الموارد الطبيعية ادارة حكيمة وشاملة ، بوضع مشروعين رئيسيين مع حكومتي السودان والنيجر بشأن الادارة المتكاملة للاراضي . واسند تنفيذهما الى تعاونية الاغاثة الأمريكية في أنحاء العالم وهي من المنظمات غير الحكومية الدولية (أنظر الفقرة ١٠٣ أدناه) .

٣٧ - وفي آسيا ، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم الى أحد الأنشطة الناجحة التي تقوم بها منظمة غير حكومية في مجال التحريج والتدريب في مناطق الجنوب الهندية . وقد بدأ هذا النشاط في عام ١٩٨٥ واضطلع بتنفيذه مركز ج ج سونز التذكاري للمزارعين والتدريب على التحريج الريفي . وبحلول عام ١٩٨٧ ، كان هناك ٤٥ مشتلا شعبيا يزرع ٣,٧ مليون شتلة في خمسة مواقع للمشروع . وبلغ اجمالي الأشجار التي زرعت أكثر من مليون شجرة بمعدل بقاء يصل الى ٩٥ في المائة . وقد تلقى هذا المشروع الدعم من الوكالة النرويجية للتنمية الدولية ولجنة اكسفورد للإغاثة في حالة المجاعة .

## جيم - التدريب

٣٨ - تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومات ومؤسسات التدريب والابحاث الاقليمية في الاضطلاع ببرامج تدريبية في مجال مكافحة التصحر . وترمي الاهداف العامة

للتدريب الى تعزيز القدرات التقنية للبلدان المعرضة للتصحر على التصدي لعملية التصحر وزيادة الوعي بالخطر الذي تشكله هذه العملية . وخلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ ، قام برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع لجنة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمركز العربي لدراسة الاقاليم القاحلة والاراضي الجافة ، والمعهد الارجنتيني للابحاث على الاقاليم القاحلة ، وحكومات الارجنتين والبرازيل وبوتسوانا والجمهورية العربية السورية والصين ومالي ، بتنظيم ١١ دورة تدريبية وحلقة دراسية تلقى فيها ٣٢٤ مشتركا التدريب على ادارة الاراضي الجافة ورصد وتقييم عملية التصحر وتقديم المعلومات العامة . وقد أبلغ أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر ، وهم اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، والمركز العربي لدراسة الاقاليم القاحلة والاراضي الجافة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، واليونسكو ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ، انه تم تدريب ما مجموعه ٩٥٠ فردا في مجالات مختلفة تتعلق بمكافحة التصحر .

## دال - تقييم حالة التصحر ورسم خرائط لها

٣٩ - كثيرا ما يجري تقييم حجم مشكلة التصحر بشكل عام على أساس البيانات الجغرافية . ولا تزال هناك حاجة الى ايجاد طريقة ملائمة ومبسطة وفعالة من حيث التكلفة لقياس عملية التصحر . واستعدادا لإجراء التقييم الثاني العام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٢ ، الذي دعا اليه مجلس الادارة في مقرره ١٠/١٣ ، تعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة مع حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا وكينيا ومالي في تقديم مشاريع تجريبية لاستخدام طرق ملائمة لتقييم عملية التصحر .

٤٠ - ويقوم الخبراء في كينيا ومالي بتطبيق المنهجية المؤقتة والمحسنة التي اشترك في وضعها برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لتقييم حالة التصحر ورسم الخرائط لها وذلك من خلال تجميع وتقييم البيانات الميدانية التي جمعت خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ من منطقتين تبلغ مساحتهما ٣٠ ٠٠٠ كيلومترا مربع في كينيا و ٢٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع في مالي .

٤١ - وبدأ في عام ١٩٨٧ مشروع تجريبي بتمويل من البرنامج وحكومة فرنسا لوضع منهجية جديدة لتقييم حالة التصحر في المناطق الايكولوجية القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة في جنوب الصحراء . ويستهدف هذا المشروع وضع منهجية منخفضة التكلفة لتقييم حالة التصحر تستخدم الصور الفوتوغرافية المصورة من الجو من قبل (وقد صور بعضها منذ ٣٠ عاما) والصور الفوتوغرافية المصورة حديثا من الجو بالاضافة الى التصوير بالاستشعار عن بعد من أجل دراسة درجة تردي التربة والحياة النباتية وتطور المناظر الطبيعية في قطاعات عرضية قليلة منتقاة من الشمال والجنوب في المناطق الايكولوجية جنوبي الصحراء . وقد أجريت الدراسة الميدانية المبدئية في قطاع عرضي اقليمي تبلغ مساحته ٠٠٠ ٥٠ كيلومتر مربع تقريبا في مالي وموريتانيا . وستمتد المرحلة الثانية الى داخل موريتانيا وكوت ديفوار من جانب ، والى داخل مالي وبوركينا فاصو من الجانب الآخر خلال فترة ثلاث سنوات .

٤٢ - ولاحظت لجنة التنسيق الادارية في تقريرها أن "العمل الهام بشأن تحسين تقييم الوضع والاتجاهات الحالية للتصحر على نطاق العالم لا يزال يواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالمنهجية وقلة الموارد المالية" (المرجع نفسه) . وبغية الإعداد لإجراء تقييم أكثر دقة لحالة التصحر في إطار التقييم الشامل المخطط لاجرائه في عام ١٩٩٣ ، حثت اللجنة برنامج الامم المتحدة للبيئة على "بذل المزيد من جهوده التعاونية مع كيانات الامم المتحدة ذات الصلة ومع المؤسسات المختصة خارج منظومة الامم المتحدة" بغية تحديد واختبار مناهج بسيطة نسبيا لتقييم ورسم خرائط التصحر . وعلى ذلك يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة بتنظيم سلسلة من المشاورات خلال عام ١٩٨٩ مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية التي تجري أبحاثا متعلقة بالرصد والتقييم بهدف تعبئة جهودها وتوجيهها صوب التقييم المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٣ .

## هاء - المعلومات وقاعدة البيانات

٤٣ - يتناول نظام الإعلام الخاص بالتصحر التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، الذي أنشئ بمقتضى مقرر مجلس الادارة ١٠/١٢ ، مسألة تحديد وجمع وتصنيف ونشر كل أنواع المعلومات المتصلة بعمليتي تنمية الاراضي الجافة والتصحر . وتضم قاعدة البيانات التي استكملت وسجلت بالحاسب الالكتروني دليلا للمنظمات المعنية بمكافحة التصحر وتنمية الاراضي الجافة ، وخلاصة وافية لمشاريع الامم المتحدة المتصلة بمكافحة التصحر وتنمية الاراضي الجافة ، ودليلا لمشاريع البرنامج المتعلقة بمكافحة التصحر . وقد تم نشر دليل المنظمات والخلاصة الوافية للمشاريع وتوزيعهما على منظمات الامم

المتحدة ، ومؤسسات التدريب والابحاث الدولية ، والمكتبات ، والوكالات البيئية الحكومية ، والجامعات ، ووكالات المعونة الانمائية ، والمنظمات الحكومية الدولية . ومن المقرر أن يستكمل هذان الدليلان مرة كل سنتين وأن يتم توزيعهما كمنشورات . ويقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة الآن بإعداد قاعدة بيانات ببليوغرافية عن الاراضي القاحلة بالتعاون مع مكتب الدراسات الخاصة بالاراضي القاحلة بجامعة اريزونا بالولايات المتحدة الامريكية . كما أنشئ نظام مرجعي ببليوغرافي عن الانجراف بفعل الرياح .

٤٤ - وبالاضافة الى نشرة مكافحة التصحر التي ينتجها برنامج الامم المتحدة للبيئة مع نشرات عديدة أخرى عن مشاكل التصحر ، قام البرنامج بالتعاون مع مؤسسة التليفزيون لاغراض البيئة بدعم انتاج أفلام تليفزيونية في تايلند وفييت نام وكولومبيا . وقدم البرنامج أيضا دعما الى هذه المؤسسة في عام ١٩٨٧ لانتاج فيلم عن ملوحة المياة في الصين بالاشتراك مع التليفزيون الجغرافي الوطني في الولايات المتحدة الامريكية . وعلاوة على ما تقدم ، تم نشر معلومات عن هذا الموضوع من خلال المقابلات الاذاعية والمؤتمرات الصحفية والمقالات التي كتبها موظفو البرنامج والتي نشرت في الصحف والمجلات والنشرات العلمية .

## واو - الاستنتاجات

٤٥ - من الامور الحتمية أن تتخذ حكومات البلدان المعرضة للتصحر قرارات على أعلى المستويات لضمان جعل مسألة مكافحة التصحر جزءا لا يتجزأ من أولويات تنميتها الوطنية . وهناك أهمية خاصة للاعتراف بالحاجة الى معالجة مسألة مكافحة التصحر بطريقة متكاملة ومتعددة القطاعات نظرا لاتساع نطاق مسائل التصحر التي تتطلب عملا متكاملا . لذلك توصي الحكومات بأن تتخذ التدابير اللازمة التالية لإدماج مكافحة التصحر في تخطيطها الإنمائي على كافة الاصعدة :

(أ) على الصعيد المحلي : ينبغي توفير المزيد من الموارد للتنمية الريفية المتكاملة وتقديم المساعدات على مستويات المجتمعات القروية وتصميم المنهجيات والتكنولوجيات ذات الصلة ؛

(ب) على الصعيد الوطني : ينبغي تخصيص موارد محددة بوضوح لتنفيذ خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر ولتقييم الموارد الطبيعية الرئيسية واستخداماتها

الحالية . وينبغي أن يتضمن وضع برامج إنمائية طويلة الاجل لمكافحة التصحر انشاء آليات وطنية أو تعزيزها لتحقيق تنسيق فعال بين الوزارات واستحداث أدوات تقنية لتقييم ورصد التردي الايكولوجي ، بما في ذلك التصحر .

٤٦ - ويجري حث حكومات البلدان المعرضة للتصحر على وجه التحديد على أن تتخذ الخطوات التالية لإعداد وتنفيذ أنشطة تتصل بمكافحة التصحر ، بما في ذلك إصلاح الاراضي المتردية واحتواء حالات الجفاف المتكررة :

(أ) إعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر في اطار الخطط الوطنية لتنمية الموارد الطبيعية وإصلاح النظم الايكولوجية المعتلة ؛

(ب) التأكد من أن هذه البرامج سليمة ايكولوجيا وممكنة تقنيا ومقبولة اجتماعيا ؛

(ج) تخصيص الموارد اللازمة في اطار الموارد المتاحة لتنفيذ خطط التنمية الوطنية لتنفيذ برنامج مكافحة التصحر ؛

(د) انشاء آليات وطنية مركزية قادرة على تعبئة الموارد المؤسسية الوطنية اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الانشطة ذات الصلة أو تعزيزها ، إن وجدت ؛

(هـ) انشاء - حسبما يكون ذلك مناسبا في النظام المالي المتبع - حسابات وطنية خاصة لمكافحة التصحر تسجل فيها الاموال الوطنية وموارد المعونات وغير ذلك من الموارد الدولية (كالقروض وهلم جرا) المخصصة لبرامج مكافحة التصحر ؛

(و) ابتكار الوسائل اللازمة لتنسيق المعونات وموارد المساعدات التقنية الثنائية والمتعددة الاطراف التي من شأنها أن تدعم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر من خلال اجتماعات مائدة مستديرة خاصة على سبيل المثال ، أو كأقسام في اطار اجتماعات المائدة المستديرة المخصصة لبرنامج التنمية الوطنية .

٤٧ - ستتطلب عملية صياغة برنامج وطني لمكافحة التصحر وانشاء آليات وطنية لتنفيذه على أساس متعدد القطاعات في اطار الاهداف العامة للتنمية الوطنية ، عقد مشاورة وطنية لضمان توافق الآراء والالتزام من جانب كل الوكالات الحكومية .

٤٨ - وبمجرد أن يستقر البرنامج ومجموعة المشاريع ذات الصلة والاليات الضرورية لذلك ، ويكفل الالتزام السياسي الوطني ، سيكون الوضع مهيئا لالتماس الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل في اطار الخطة الوطنية . ويوصى في هذا الصدد بضرورة قيام حكومات البلدان المتضررة من جراء التصحر . في اطار اتفاقاتها الثنائية القائمة ، بعقد اجتماعات مائدة مستديرة خاصة للمانحين وذلك في شكل "أفرقة استشارية مصغرة لمكافحة التصحر" لضمان تقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذ برامج مكافحة التصحر . ومن شأن ذلك أن يكفل التنسيق بين مصادر معونات التنمية الثنائية في اطار تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر .

٤٩ - <u>وعلى الصعيد الدولي</u> ، ينبغي تشجيع مجتمع المانحين والوكالات الدولية على ما يلي :

(أ) تنسيق الاجراءات التي يتخذها المانحون وفقا لنهج البلدان المتلقية على النحو الموصى به في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ أعلاه ؛

(ب) دعم البرامج الطويلة الاجل بدلا من المشاريع القطاعية القصيرة الاجل .

٥٠ - وقد يرغب مجتمع المانحين في القيام بما يلي على وجه التحديد :

(أ) إيلاء أولوية في برامج المعونات الثنائية التي يقدمها المانحون للبرامج الوطنية لمكافحة التصحر وإصلاح موارد الاراضي المتردية ؛

(ب) تكييف ظروف برامج المعونة حسب الاطار الزمني المطلوب لبرامج الاصلاح الايكولوجي والاجتماعي طويلة الاجل في المناطق المعرضة للتصحر ؛

(ج) الاشتراك في الاجتماعات الاستشارية (اجتماعات المائدة المستديرة الخ) للمؤسسات المانحة التي ستعقد على الصعيد الوطني لتنسيق موارد المعونات ، دعما لتنفيذ البرامج الوطنية لمكافحة التصحر ؛

(د) النظر في الموافقة على تقديم تبرعات للاليات المحلية والوطنية والاقليمية (حسابات خاصة وهلم جرا) لتمويل تنفيذ برامج مكافحة التصحر ؛

(هـ) النظر في الوسائل التي يمكن أن تخفف من حدة الآثار السلبية لمعدلات التبادل التجاري المتردية وللديون وخدمة الدين على البلدان المعرضة للتصحر، وتهيئة الظروف الاقتصادية والمالية التي من شأنها أن تمكن تلك البلدان من تخصيص جانب من الموارد المتاحة لها لمكافحة التصحر؛

(و) النظر في الموافقة على تقديم دعم لانشاء شركة دولية لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في سائر أنحاء العالم.

## سادسا - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني، ١٩٨٧ - ١٩٨٨

٥١ - في عام ١٩٨٧، قلت الأمطار مرة أخرى في معظم بلدان تلك المنطقة، وكان النقص على أشده في شرق افريقيا. واستمرت حالة التصحر بمعدل يثير الجزع شأنها شأن حالة التردي العام للبيئة الطبيعية في المنطقة. وفي عام ١٩٨٨، هطلت أمطار غزيرة على مناطق كثيرة أسفرت عن سيول وفيضانات خطيرة، خصوصا في بوركينا فاسو والسودان ومالي. واقترنت حدة الفيضانات بحالة إزالة الغابات وخسائر في الغطاء النباتي للأرض الذي كان يعاني من الرعي المفرط والأساليب الزراعية السيئة. وقد تسببت مياه الأمطار والفيضانات في حدوث تآكل كبير للتربة، أسهم بدوره في زيادة حدة مشاكل التصحر في المنطقة، وبالتالي ضاعف من الحاجة الى تعزيز الممارسات السليمة بيئيا لادارة الأراضي.

٥٢ - وعلى ذلك أكدت الأحداث مرة أخرى الحاجة المتزايدة الى نوع من الأنشطة المركزة ضد التصحر التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بموجب الولاية المسندة اليه لتنفيذ خطة العمل في منطقة السهل السوداني. ويقوم هذا المكتب، بوصفه الوكالة المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل تلك، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحت الرعاية المشتركة للبرنامج ولبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بدعم برنامج مكافحة التصحر في ٢٢ بلدا في منطقة السهل السوداني. واعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، يتضمن هذا البرنامج ٦٤ مشروعا يجري العمل فيها بتمويل يبلغ مجموعه نحو ٧١ مليون دولار، وبذلك تصل القيمة الكلية للمشاريع التي يدعمها ذلك المكتب ٩٦ مليون دولار تقريبا.

٥٣ - وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٧ وأوائل عام ١٩٨٨ تم بموجب التعليمات التي تلقاها مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي اجراء دراسة في مواقع العمل عن الطرائق التشغيلية ومحتوى نشاط مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أسفرت عن عدد من النتائج والاستنتاجات الهامة . وقد أدخلت هذه الدراسة تحسينات على الدور الذي يضطلع به المكتب بحيث أصبح يشمل المهام التالية :

(أ) تنسيق طائفة واسعة من أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالجفاف ومكافحة التصحر ؛

(ب) تقديم المساعدة في تعبئة الموارد المالية الخارجية التكميلية اللازمة لتنفيذ البرامج المتوسطة والطويلة الأجل التي تضعها بلدان منطقة السهل السوداني فيما يتصل بمشكلة الجفاف ومكافحة التصحر ؛

(ج) ادارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة السهل السوداني ؛

(د) تكثيف أقصى قدر ممكن من الوعي الجماهيري بما تعانيه بلدان منطقة السهل السوداني من مآزق والحفاظ على هذا الوعي ، وكذلك العمل على استمرار الاهتمام النشط والزخم فيما يتعلق بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي ، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، في التنفيذ الناجح لبرامج بلدان منطقة السهل السوداني ؛

(هـ) إقامة اتصالات مباشرة ووثيقة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة باشتراك الأمم المتحدة ومساهمتها في جهود الانعاش والاصلاح المتصلة بالجفاف والكفاح ضد التصحر .

٥٤ - وفيما يتعلق بالمهام الوظيفية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، خلصت الدراسة الى أنه يتعين أن تشمل هذه المهام الأمور التالية :

(أ) التعاون مع حكومات البلدان التي يخدمها ذلك المكتب في تخطيط وتنسيق أنشطتها ، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية والتخطيطية على أساس مستمر ؛

(ب) تحديد ووضع البرامج والمشاريع وتمويلها ورصدها مع زيادة التشديد على فئات وميادين محددة للنشاط خاصة تلك المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والايكولوجيا ؛

(ج) تعبئة الموارد بما في ذلك الموارد غير النقدية والمساهمات المقدمة من أفراد أو شركات ؛

(د) تيسير عملية التنسيق فيما بين منظمات الامم المتحدة والمنظمات الاخرى على المستوى الميداني ؛

(هـ) العمل كجهة اتصال لمنظومة الامم المتحدة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ومع أعضائهما ؛

(و) الاضطلاع بالانشطة المتصلة بالإعلام وتوعية الجماهير ، بما في ذلك إعداد ورقات تثقيفية ومواد تعليمية ، وتقديم المساعدة للحملات الإعلامية وغير ذلك من التدابير التي ترمي الى زيادة المعرفة في ميدان الجفاف والتصحر .

٥٥ - وإزاء هذا الاتجاه الجديد لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، استخلص أيضا أنه ينبغي تعزيز الانشطة التي يقوم بها المكتب على المستوى الميداني بدرجة كبيرة ، وأن تكشف الى حد كبير الصلة والتعاون القائمين بين المكتب وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وعلى ضوء هذين الهدفين ، تقرر بعد مشاورات مع الدول التي يخدمها المكتب واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية وكذلك مع منظمات الامم المتحدة المعنية ، إنشاء مكتب اقليمي لذلك المكتب يكون مقره في نيروبي وتكون اختصاصاته على النحو التالي : (أ) العمل كأداة وصل في نيروبي بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بهدف تكشيف التعاون وعلاقة العمل بينهما ؛ (ب) العمل كفرع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة يمتد نشاطه الى منطقة شرقي افريقيا لتنفيذ أحكام وأهداف خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ (ج) العمل كجهة اتصال للامم المتحدة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ودولها الاعضاء وكأداة لتقديم الدعم الى هذه الدول ، وهي اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا لمساعدتها في وضع وتنفيذ برامجها المتوسطة والطويلة

الاجل المتصلة بالجفاف والإنعاش والاصلاح وأنشطتها المتعلقة بمكافحة التصحر . وعلاوة على ذلك ، سيخدم المكتب الاقليمي جمهورية تنزانيا المتحدة وربما بلدان أخرى في المنطقة . وقد بدأ هذا المكتب أعماله في شباط/فبراير ١٩٨٩ .

التخطيط والبرمجة

٥٦ - لقد كان عمل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ يعبر بصورة متزايدة عن الاولوية التي يوليها لمساعدة حكومات بلدان المنطقة في مجال التخطيط والتنسيق لضمان إدماج البعد البيئي في عملية التنمية .

٥٧ - ففي مالي ، قدم المكتب مبلغ ٧٠٠ ٥١ دولار في عام ١٩٨٧ وذلك في أعقاب اجتماع مائدة مستديرة للمانحين كان قد عقد في عام ١٩٨٥ لمساعدة الحكومة في وضع خطة عملها الوطنية لمكافحة التصحر في شكل تنفيذي . وعقد اجتماع متابعة لاجتماع المائدة المستديرة هذا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ لمناقشة البرنامج ومقترحات المشاريع التي وضعت . وسيواصل المكتب مساعدة الحكومة لكفالة متابعة عملية التنسيق والتشاور تلك . ويعقد اجتماع المتابعة التالي بدعم من المكتب في آذار/مارس ١٩٨٩ .

٥٨ - وبتمويل مشترك ، بدأ المكتب في عام ١٩٨٨ العمل في مشروع تمهيدي لمساعدة حكومة كينيا في جهودها الرامية الى انشاء نظام لمكافحة التصحر لرصد وتقييم واقتراح التدابير الرامية الى منع ازدياد تردي الاراضي . وقد أنشئت لجنة استشارية علمية لهذا الغرض . ويعكف المكتب حاليا على وضع اللمسات الاخيرة لوثيقة مشاريع ستقترح طرقا للرصد والتقييم والتدخل على مستوى المنطقة في ميدان مكافحة التصحر .

٥٩ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٧ أوفد المكتب بعثة ميدانية الى جمهورية تنزانيا المتحدة لإجراء مناقشات مع حكومتها حول المشاريع الممكنة . وقد حددت الحكومة انشاء شعبة للجفاف ومكافحة التصحر في اطار المجلس الوطني لادارة البيئة كمشروع ذي أولوية . وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أوفد المكتب بعثة صياغة ميدانية الى ذلك البلد لاستكمال وثيقة المشروع . وقد تم التوقيع على وثيقة المشروع الذي ينتظر أن يبدأ تنفيذه في أوائل عام ١٩٨٩ بتمويل من حكومة النرويج بمبلغ ٦٢٩ ٣٢٣ دولارا .

٦٠ - وفي آذار/مارس ١٩٨٧ زارت تشاد بعثة ثلاثية نظمتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، ونادي السهل السوداني ، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني لإجراء مباحثات مع حكومتها حول وضع أول

مشروع لخطة عمل وطنية لمكافحة التصحر . وفي كانون الاول/ديسمبر ، عقدت أول حلقة دراسية وطنية عن التصحر في ذلك البلد في مدينة نجامينا بتمويل من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وقد بحثت الحلقة سبل إدماج تدابير مكافحة التصحر في كل الانشطة الإنمائية . وكإجراء متابعة لهذه الحلقة ، ساعد المكتب الحكومة في تنظيم اجتماع تشاور مع مجتمع المانحين عقد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٦١ - وتضمنت أنشطة المكتب في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ تقديم المساعدة في وضع خطط عمل وطنية تشغيلية ومتعددة القطاعات لمكافحة التصحر في الصومال وموريتانيا . وكإجراء متابعة لخطة العمل الوطنية في الصومال ، وضع مشروع للرصد البيئي يتوقع أن يدخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٩ .

٦٢ - وللمكتب علاقات تعاونية خاصة فيما يتعلق بأنشطته البرنامجية مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية . وكان ممثلا في اجتماعات هاتين المنظمتين ، كما أنه مثل نظام برنامج الامم المتحدة الانمائي في اجتماعي القمة لرؤساء دول المنظمتين المعقودين عام ١٩٨٨ في نجامينا وجيبوتي على التوالي .

٦٣ - وبدأ العمل في نظام لإجراء مشاورات منتظمة مع الامين التنفيذي والموظفين العاملين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني لاستعراض الخطط والبرامج ذات الاهمية المشتركة . وقد قدم دعم ملموس الى هذه اللجنة من خلال تمويل المشاريع أو وضعها (مثل "تنسيق عملية حماية النباتات والمحاصيل" و "برنامج السهل السوداني للتعليم البيئي للمستوى الثانوي") . كما اتخذت خطوات لبدء العمل في نظام مماثل للتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، أسهم المكتب في تمويله من أجل وضع مشاريع لمكافحة التصحر .

٦٤ - وقدم أيضا الدعم المباشر الى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية عن طريق تمويل برنامج جولة دراسية رائدة لتمكين سبعة موظفين تابعين للهيئة من زيارة المناطق التي تنفذ فيها برامج اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ومعاهدها الاقليمية في غربي افريقيا . وقد أدت الجولة الى تيسير تبادل المعلومات والافكار بين هاتين المنظمتين .

٦٥ - وفي عام ١٩٨٨ أعاد المكتب تنشيط تعاونه مع معهد السهل السوداني ، وهو الهيئة التابعة للمكتب والمسؤولة عن تنسيق جهود البحث في هذه المنطقة دون الاقليمية .

٦٦ - كما دعم المكتب انشاء محفل للتباحث فيما بين بلدان المغرب والبلدان الواقعة على الحافتين الجنوبية والشرقية للصحراء الكبرى من خلال المؤتمر الوزاري المعني بالتصحر .

التحريج وإعادة التحريج

٦٧ - وفي بوركينا فاصو ساهمت الوكالة السويدية للتنمية بحوالي ٠٠٠ ٩٨٠ دولار خلال عام ١٩٨٧ لتقديم دعم تقني لمشروعين سويديين يجري العمل فيهما ، ويستهدفان مكافحة إزالة الاحراج من خلال انشاء حرجيات قروية وتوزيع مواقد للطبخ تشتعل بوقود فعال . ومن المقرر أن ينتهي العمل في هذين المشروعين في منتصف عام ١٩٨٩ ، غير أنه بناء على طلب من حكومة ذلك البلد ، وضع مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مشاريع جديدة لمرحلة أخرى .

٦٨ - وفي بوركينا فاصو أيضا ، بدأ العمل في نهاية عام ١٩٨٧ في مشروع جديد لانشاء أحراج زراعية وذلك بتجديد مزارع أشجار سنط البيضا وغيرها من الأصناف المحلية . ويستهدف هذا المشروع الممول من النرويج تجديد ٠٠٠ ١١ هكتار بزراعة أشجار سنط البيضا ومساحة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ هكتار بزراعة أصناف محلية مختلفة على مدى السنوات الخمس التالية . وهذا المشروع يستهدف أيضا انشاء وحدة للأحراج الزراعية في إطار وزارة البيئة والسياحة .

٦٩ - ويتولى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية ، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وبمساهمة من موارده الخاصة ، دعم مشروع ينفذ خلال ست سنوات للتحريج القروي والاسري المتكامل في منطقة بازيفا ببوركينا فاصو . واعتبارا من حزيران/يونيه ، تم استزراع ٥٠٠ هكتار بنحو ٠٠٠ ٤٠٠ شتلة . وتم توفير التدريب على تقنيات الشتل والزراعة لعمال الحراجة والخدمات الإرشادية بالإضافة الى نحو ١٢٠ قرويا . وأنتجت ٣٦٠ امرأة مدربة على بناء المواقد التي تشتعل بخشب وقود فعال ما مجموعه ٠٠٠ ٣٦ موقد . وفي عام ١٩٨٨ ، تولى مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تمويل وضع خطة لإدارة الاحراج لمنطقة بازيفا .

٧٠ - وفي عام ١٩٨٦ ، وافقت حكومة النرويج على دعم مشروع لتجديد مزارع سنط السنغال في مالي على مدى فترة خمس سنوات بمساهمة قدرها ١,٦ مليون دولار . وفي نهاية عام ١٩٨٧ ، كان العمل يجري بنشاط في مشروع تجريبي لتطوير أشجار الصمغ في منطقة كايس . ويتميز سنط السنغال بأنه بالاضافة الى حمايته وتحسينه للتربة فإنه ينتج أيضا الصمغ العربي المعروف باستخداماته المتعددة ، التجارية والصناعية والدوائية ، فضلا عن أنه يعد مصدرا هاما للدخل النقدي والعملة الأجنبية .

٧١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تم إيفاد بعثة مشتركة من الوكالة السويدية للتنمية الدولية ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى النيجر لوضع مشروع ينفذ على ثلاث سنوات للتوسع في مشروع تطوير الاحراج الزراعية في دائرة دوسو . ويتولى هذا المشروع منذ بدايته مسؤولية التجديد الطبيعي لما مجموعه ٠٠٠ ٣٠٠ شتلة لأشجار سنط البيضا في منطقة تصل مساحتها الى ما يقرب من ٠٠٠ ٦ هكتار ، فضلا عن التجديد الاصطناعي لما مجموعه ٠٠٠ ٦٠ شتلة . وفي المرحلة الحالية ، التي بدأت في يناير ١٩٨٧ بمساهمة إضافية من الوكالة السويدية للتنمية الدولية تقرب من مليوني دولار يجري التوسع في أنشطة المشروع لتمتد الى ٣٠ قرية بحيث لا تشمل تجديد سنط البيضا وأصناف أخرى فحسب بل أيضا إجراء دراسات وبحوث اقتصادية واجتماعية وايكولوجية للمنطقة ، وتطوير تكنولوجيات ملائمة ، واستحداث تقنيات زراعية - حرجية - رعوية ، وتوفير التدريب . وبعد إجراء تقييم للمشروع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وافقت الوكالة على تمويل مرحلة ثالثة تتم صياغتها في أوائل عام ١٩٨٩ . وفي النيجر أيضا ، استمر العمل في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ في المرحلة الثانية من المشروع الخاص بانشاء أحزمة خضراء حول مدينة نيامي والتوسع فيها بمساهمة تبلغ ٠٠٣ ٤٤٢ دولار من حكومة النرويج . ومن نتائج هذا المشروع وضع خطة إدارية لحزام من أشجار الصمغ لفترة خمسة أعوام من ١٩٨٩-١٩٩٣ . ويجري استعراض هذه الوثيقة الآن من جانب حكومة النيجر ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني .

٧٢ - ودخل مشروع رئيسي للتحريج وإعادة التحريج في المناطق الشمالية من السودان مرحلته التخطيطية الأولية في أيار/مايو ١٩٨٧ . ويتضمن هذا المشروع ، الممول من مساهمة قدرها ٣,٨ مليون دولار للصندوق الاستئماني من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ، إنشاء أحزمة واقية حول ٤٠ قرية وما يتاخمها من أراض زراعية . وبينما يقوم المشروع باختبار الأصناف المحلية والأجنبية على حد سواء لمعرفة خواص نموها والفوائد الاقتصادية التي يحتمل أن تحققها ، فإنه سيوفر الحماية لمساحات تبلغ ٥٠٠ ٢ هكتار من الحيازات الصغيرة في الأراضي العامة و ٠٠٠ ٣ هكتار في الحوض الزراعي لنهر اللاطي ، ويتضمن المشروع كذلك تدريب الموظفين المحليين .

٧٣ - وانتهت في عام ١٩٨٨ المفاوضات مع حكومة النرويج بشأن المشروع الخاص بإعادة تشجير مناطق الحزام الصمغي في مقاطعة دارفور بالسودان . وستتم عملية الاستزراع حول ٣٠٠ قرية بتكلفة تبلغ ٢,١ مليون دولار تمول من مساهمات مقدمة من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . ومن المنتظر أن يبدأ العمل في هذا المشروع في عام ١٩٨٩ .

٧٤ - وفي منطقة كردفان بالسودان ، واصل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تقديم الدعم الى ثلاثة مشاريع تتعلق بشتى أوجه مكافحة التصحر . ويجرى العمل الآن في المرحلة الثانية لاحد هذه المشاريع الذي يستهدف إعادة تشجير الحزام الصمغي باستزراع أشجار السنط السنغالية بتمويل من هولندا . ويسعى مشروع آخر تموله الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية الى تشجيع انتاج قوالب الوقود وترويج مواقد طبخ محسنة بغية تخفيف الضغوط على احتياطيات خشب الوقود وذلك بتحويل الفضلات الزراعية الى قوالب وقود . وقد أجرى التقييم الاخير للمشروعين في عام ١٩٨٨ ، ويجرى التخطيط الآن لمراحل جديدة لهما . والمشروع الثالث الممول من السويد يتعلق بإدارة موارد الرعي ويستهدف الحفاظ على الموارد النباتية اللازمة لانتاج الماشية .

٧٥ - ويستهدف المضمون الاساسي لبرنامج مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في اثيوبيا في ميدان التحريج وإعادة التحريج احياء البيئة المتردية وتخفيف حدة النقص المزمن في خشب الوقود . وقد شهد ذلك البلد انخفاضا حادا في الغطاء الحرجي من ٤٠ في المائة من مساحة الاراضي في بداية القرن الحالي الى ٢,٧ في المائة اليوم .

٧٦ - وفي عام ١٩٨٧ ، شرع المكتب في العمل في مشروع جديد لفترة خمس سنوات (١٩٨٧-١٩٩١) تموله الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية بتكلفة مقدارها ٥,٤ مليون دولار ويستهدف حماية أجزاء من منطقة مستجمع أمطار النيل الازرق في اثيوبيا . وقد تم رسم خرائط لمنطقة المشروع وانتهت الدراسات التحليلية المتعمقة لآثاره الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية . وبعد إدخال تعديلات على المشروع تأخذ في الحسبان نتائج الدراسات التحليلية ، يبدأ العمل في أنشطة زراعية رئيسية في أوائل عام ١٩٨٩ .

٧٧ - ومنذ عام ١٩٨٣ ، يقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بتقديم المساعدة في انشاء مزرعتين لخشب الوقود في منطقتي نازريت وديبري بيرهان بتمويل من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية . وفي أواخر عام ١٩٨٨ ، تمت زراعة ما مجموعه ١٢٠ ٤ هكتارا في نازريت و ٨٥٠ ٢ هكتارا في ديبري بيرهان . وبالاضافة الى ذلك تم بناء ما مجموعه ١٨١ كيلومترا من الطرق الريفية في منطقتي المشروعين .

٧٨ - وأجريت دراسات اقتصادية واجتماعية على المشروعين أبرزت آثارهما على السكان ، واقترحت نهجا تستخدم في التوسع في المراحل المخطط لها . كما استكملت خطط لإدارة الاحراج في المشروعين ، بالاضافة الى إعداد كتيب عن إدارة مزارع خشب الوقود . وقد ترجم هذا الكتيب الى اللغة الامهرية ، ويجرى استخدامه في شتى معاهد التدريب على التحريج في اثيوبيا . وبالاضافة الى ذلك ، تم تدريب جميع الفنيين في مجال التحريج الملحقين بالمشروعين على إدارة الاحراج ورسم الخرائط والجرد والتنبؤ بالمحاصيل . كما حصل مديران سابقان بالمشروع على منح دراسية ، وهما يشتركان الآن في دراسات جامعية للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم في ميدان الحراجة .

٧٩ - وانتهى في عام ١٩٨٧ العمل في المشروع الخاص بانشاء مزارع لخشب الوقود لتلبية احتياجات مدينة ديزي . وقد نجح هذا المشروع الممول من الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية في زراعة ٢٢٦ ١ هكتارا من خشب الوقود بانتاج إجمالي يبلغ ٤,١٩ مليون شتلة . وتتجاوز هذه المساهمة بكثير المساحة المستهدفة أصلا والتي تبلغ ٣٠٠ هكتار . وعندما تستقر هذه الزراعات استقرارا تاما ستواصل الوكالة دعم المشروع على أساس ثنائي .

مشاريع مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني لانتاج بذور لزراعة الاشجار

٨٠ - قام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، متوخيا تحقيق الهدف المزدوج لحفظ موارد البذور الجينية للاشجار والتخلص من القيود التي صادفتها برامج زراعة الاشجار في هذه المنطقة ، بوضع مشاريع لانتاج بذور لزراعة الاشجار في أثيوبيا واوغندا وجيبوتي والسودان والصومال خلال عام ١٩٨٨ . وقد استعرضت الحكومات المعنية الوثائق المتعلقة بالمشروع ، ويتوقع المكتب أن تتم الموافقة على تمويل الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية للمشروع في أوائل عام ١٩٨٩ .

٨١ - وفي عام ١٩٨٧ ، قدم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مساهمة مقدارها ٠٠٠ ١٣ دولار لمساعدة حكومة بنن في تخصيص يوم وطني للتشجير لنشر الوعي باهمية زراعة الاشجار وحمايتها وتوزيع ٠٠٠ ٣٢٠ شتلة أشجار لزراعتها . وساهم المكتب أيضا بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار لمشروع مماثل في عام ١٩٨٨ . كذلك قدم المكتب مساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار في كل من عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ لمشروع مماثل في توغو ، وقد تم توزيع حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ شتلة أشجار في كل من هذين العامين .

مصادر بديلة لحفظ الطاقة وخشب الوقود

٨٣ - وفي الرأس الاخضر ، تحققت بانتهاء عام ١٩٨٧ أهداف المخطط التمهيدي الاصلي للمشروع التجريبي لاستخدام طاقة الرياح الذي تموله الدانمرك . وقد تم تمديد المشروع الى عام ١٩٨٩ بمساهمة إضافية مقدارها ٥٦٠ ٢٨٠ دولار مقدمة من الوكالة الدانمركية لإمكان متابعة انشاء نظام لتوليد الطاقة من الرياح والديزل مهيأ خصيصا للعمل في المناطق الريفية وذلك لاختبار هذا النظام وتدريب المزيد من الفنيين عليه . وسيتيح التمديد أيضا الفرصة للانتقال بسهولة من المشروع الرائد هذا الى برنامج ثنائي واسع النطاق يجرى التفاوض بشأنه لاستخدام طاقة الرياح في الرأس الاخضر .

٨٣ - وفي الصومال ، التي تقع - شأنها شأن الرأس الاخضر - ضمن حزام الرياح التجارية ، بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في مشروع لاستخدام طاقة الرياح لتوليد الكهرباء ممول من الوكالة الدانمركية . وقد أجريت أربعة استعراضات لهذا المشروع في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وبالتزامن مع هذا المشروع ، بدأ مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٨٨ العمل في مشروع آخر بتمويل من الوكالة الدانمركية قدره ٥٦٨ ١٤٢ دولارا لقياس نظام الرياح في المناطق الداخلية من الصومال سيتخذ أساسا لأنشطة تخطيطية في المستقبل .

٨٤ - وبدأ العمل في تصميم مواقد فعالة تنتج محليا في غامبيا من خلال مشروع ممول من الوكالة الدانمركية . وبحلول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ كان قد تم انتاج وبيع نحو ٤٠ ٠٠٠ موقد ، كما أنشئ مركز لصنع المواقد الخزفية . وعلاوة على ذلك تم تدريب الخزّافين وعمال المعادن والموظفين الميدانيين . وهناك حملة مستمرة في سائر أنحاء غامبيا لتوعية الجماهير بمزايا استخدام مواقد أكثر فعالية .

٨٥ - وفي السودان ، يجري العمل من خلال مشروع تموله الوكالة الدانمركية لانتاج قوالب وقود من قشر الفول السوداني ومخلفات انتاج القطن . وفي عام ١٩٨٧ ، أُجري استعراض لهذا المشروع الذي يتضمن تشجيع استخدام مواقد طبخ تشتعل بوقود فعّال ، وقد جرى تقييم نهائي له في عام ١٩٨٨ .

٨٦ - وفي السنغال ، انتهت في عام ١٩٨٧ دراسة جدوى ممولة من الدانمرك لتقدير كميات مخزونات خث نيايس ونوعيته ، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والتقنية لإمكانية استخدامه في انتاج وقود محلي . وانتهى في عام ١٩٨٨ المكون الخاص بمشروع لترويج استعمال مواقد طبخ محسنة .

٨٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، زارت موريتانيا بعثة من البنك الدولي واقترحت إدماج دراسة عن استراتيجية الطاقة المحلية لذلك البلد في المشروع الجاري تنفيذه لتوزيع مواقد طبخ محسنة . وقد قدمت حكومة النرويج أموالا إضافية الى هذا المشروع تبلغ ٠٠٠ ٢١٦ دولار لتغطية تكاليف الدراسة . وفي عام ١٩٨٨ ، قامت بعثة دراسية من البنك الدولي بزيارة موريتانيا ، ووضعت استراتيجية لقطاع الطاقة المنزلية . ويقترح وضع خطة عمل قصيرة الأجل (١٩٨٩-١٩٩٠) تتضمن مجموعة توصيات تبلغ التكلفة الكلية لتنفيذها ٣,٥ مليون دولار .

٨٨ - وفي النيجر ، نفذ البنك الدولي مشروعا بالنيابة عن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بتمويل يبلغ ٤٤١ ٣٤٣ دولار من النرويج و ٠٠٠ ٣٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة . وتضمن المشروع إجراء دراسات عن المصادر المحلية البديلة للطاقة ، وبناء نماذج لمواقد طبخ محسنة ، وإجراء دراسات عن دور المرأة في تسويق خشب الوقود . وقد أُدمجت التوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسات في صياغة استراتيجية للطاقة المنزلية لبرنامج الطاقة الثاني الذي يموله البنك الدولي .

٨٩ - ومنذ عام ١٩٨٧ يجري العمل في مشاريع لانتاج وتوزيع مواقد تشتعل بوقود فعال في موريتانيا (بتكلفة تبلغ ٠٠٠ ٦٦٧ دولار ساهمت فيها حكومة النرويج بمبلغ ٩٣٣ ٥٠٤ دولار وصندوق الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار) ؛ وفي بوركينا فاصو (بمساهمة قدرها ٠٠٠ ٨٨٥ دولار مقدمة من الوكالة السويدية للتنمية الدولية في عام ١٩٨٦) ؛ وفي منطقة كايس في مالي (بمساهمة قدرها ٠٠٠ ٤٥٠ دولار من النرويج و ٠٠٠ ٤٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) ؛ وفي السودان (بتمويل ساهمت به الوكالة الدانمركية كتبرع إضافي قدره ٨٤١ ٤٣ دولارا) لجزء أساسي من المشروع الخاص بانتاج قوالب وقود . ويتطلب إدخال أنواع جديدة من المواقد اتخاذ ترتيبات لانتاجها محليا ولتدريب وتوزيع وكلاء الخدمات الإرشادية لتوضيح مزاياها .

إدارة المراعي وموارد المياه

٩٠ - وفي السنغال ، واصل المركز الجديد لرصد النظم الايكولوجية وتنقلات الرعاة في المنطقة الشمالية الأكثر جدبا عملياته بتمويل من الوكالة الدانمركية . وقد كشف المركز أنشطته بدرجة كبيرة ، واقترب من المستوى الذي يجعله قادرا على أن يكون مثالا يحتذى للأنشطة المماثلة في جهات أخرى من المنطقة . وفي عام ١٩٨٨ ، قدمت الوكالة الدانمركية أموالا إضافية تبلغ ٠٠٠ ١٨٩ دولار الى المركز لتزويده بمعدات

تكميلية . ويبحث مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الآن مع الحكومة السنغالية إمكانية توسيع نطاق أنشطة المركز .

٩١ - وتستهدف المرحلة الثانية من المشروع الخاص بالتنمية المتكاملة لمنطقة البحيرات في مالي إجراء تجديد واسع النطاق لمراعي بورغو . وتعتبر أعشاب بورغو المسماة بايشينيشولا ستاغنينا من مصادر العلف الرئيسية اللازمة للماشية في المنطقة . ويهدف المشروع أيضا الى منع الإفراط في عملية تربية الماشية في المراعي الواقعة في منطقة الدلتا الداخلية الغنية .

٩٢ - وفي غامبيا انتهى في عام ١٩٨٧ العمل في مشروع لتجديد المراعي وتنمية المياه اللازمة للثروة الحيوانية ممول من برنامج الامم المتحدة الإنمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وقد حظي هذا المشروع بتأييد حماسي من المجتمعات المحلية ، واشترك الرجال والنساء بهمة في أنشطته الخاصة بالتحريج حول أماكن تجمع المياه .

٩٣ - ويجري العمل في السودان بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية في مشروع يستهدف استمرار وتحسين انتاجية المراعي المحيطة بأماكن تجمع المياه اللازمة للثروة الحيوانية .

٩٤ - وفي جيبوتي ، انتهى مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في حزيران/يونيه ١٩٨٨ من المرحلة الاولى من مشروع اشترك في تمويله المكتب وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الإنمائية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر في منطقة السهل الساحلي لذلك البلد . وخلال النصف الثاني من تلك السنة اشتركت الحكومة مع المكتب بدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة في صياغة المرحلة الثانية من المشروع التي تتكلف نحو ١,٣ مليون من الدولارات والتي ينتظر أن تستمر حتى منتصف عام ١٩٩٣ .

٩٥ - ويقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني كذلك بدعم مشاريع تتضمن بناء خزانات مياه أرضية صغيرة ، وتنمية المياه الجوفية ، وحفظ المياه للري والاستعمال المنزلي والثروة الحيوانية . وهناك مشروع يجري العمل فيه الان في غامبيا ، بتمويل من استراليا وبمشاركة صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، يستهدف بناء سد تحويلي ومشروع ري على قناة بروفو بولون ، أحد روافد نهر غامبيا .

وفي توغو ساهم المكتب أيضا بمبلغ ٥٦٠ ٦١ دولار لإجراء دراسات تقنية واقتصادية واجتماعية أولية للخزانات القائمة وعددها ٣٠ خزانا . وقد حددت هذه الدراسات عددا من الاجراءات التي يلزم اتخاذها لتجديد هذه الخزانات .

حماية التربة وتثبيت الكثبان الرملية

٩٦ - يجرى بذل الجهود في عدد من المناطق في هذا الاقليم لتثبيت الكثبان الرملية المتحركة ، التي تعد من أوضح مظاهر التصحر المتقدم . وفي عام ١٩٨٦ ، كان العمل يجرى في أكبر هذه المشاريع في كل من السنغال والصومال وموريتانيا وذلك باستخدام أساليب تساعد على نمو النباتات ، تكملها وسائل ميكانيكية لتثبيت الكثبان في المناطق الساحلية والقارية على حد سواء .

٩٧ - وفي موريتانيا ، تنتشر الكثبان الرملية المتحركة في المناطق الساحلية والداخلية انتشارا واسعا وتهدد الطرق والمدن والواحات والاراضي الزراعية . ويقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بدعم برنامج على نطاق الدولة لتثبيت الكثبان الرملية . وخلال المرحلة الاولى من المشروع التي انتهت في عام ١٩٨٦ ، تم تثبيت ٨٥٠ هكتارا في ١٥ موقعا داخل البلاد . وأُجريت بحوث وتجارب على أصناف النباتات وطبيعة الرياح وتحركات الرمال ، كما وضعت برامج للتوعية والتدريب . وتم أيضا إعداد خطط لتثبيت الكثبان الرملية في ١٠٣ من المواقع الإضافية ، فضلا عن برامج متكاملة لثلاث مناطق يقع معظمها على طول طريق الأمل أو بالقرب منه . وعقب إجراء عملية تقييم متعمقا ، حصل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني على مساهمة من الوكالة الدانمركية قدرها ٥ ملايين دولار للمرحلة الثانية من البرنامج التي بدأت في عام ١٩٨٧ وتستمر لفترة أربع سنوات . وتهتم المرحلة الثانية من البرنامج التي تتركز على الجزء الجنوبي من البلد حيث تتيسر الزراعة ، بإدماج التنمية الرعوية والحرجية والزراعية في عملية تثبيت الكثبان الرملية . وعلى هذا ، أخذت هذه المرحلة طابع الإدارة المتكاملة للاراضي رغم أن تركيزها الاساسي يظل منصبا على مكافحة الكثبان الرملية . وقد حصلت هذه العمليات الواسعة النطاق على الدعم من خلال المساهمات المقدمة من حكومة موريتانيا وحكومة الجزائر والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية وبرنامج الاغذية العالمي .

٩٨ - وفي السنغال تم التوسع في البرنامج المتكامل لتثبيت الكثبان الرملية الشانوية وحماية أحواض الانهار والبحيرات التي تمارس فيها الزراعة حتى نهاية عام

١٩٨٨ . ويتضمن البرنامج تثبيت الكثبان الرملية في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية ، وبناء مصدات الرياح ، وإصلاح التربة المتبلورة ، وحماية الطرق ، وانشاء مزارع حول المجتمعات المحلية وتدريب الموظفين النظراء . وقد قامت بعثة صياغة تابعة لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بزيارة السنغال في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٨٨ وانتهت من صياغة مرحلة ثانية للمشروع تنفذ على مدى ثلاث سنوات .

٩٩ - وفي الصومال تم تثبيت ما يزيد على ٢٠٠ ١ هكتار من الرمال المتحركة في منطقة شالامبود حيث كانت الكثبان الرملية الضخمة تزحف على المستوطنات الواقعة في المدن والقرى . وقد تم تثبيت الكثبان بنجاح باستخدام تقنيات الإنماء وبزراعة أشجار الغربون والصبار والكوميفورا وأشجار شتى أخرى . ويجرى تطبيق الخبرة المكتسبة من شالامبود على مشروعين آخرين يجرى تنفيذهما لتثبيت الكثبان الساحلية حول برافا وادالا . وقد أجري التقييم النهائي لمشروع برافا في عام ١٩٨٨ ، ويجري التفكير الآن في مرحلة ثانية للمشروع .

١٠٠ - وفي الرأس الاخضر ، تلقى حماية التربة في وادي ساو جاو بابتسيتا اهتمام البرنامج المتكامل الجاري الآن ، الذي يشمل تنمية المياه الجوفية أيضا وتتولى النرويج تمويله . وقد دخل البرنامج مرحلته الثانية في عام ١٩٨٧ وفقا لخطة رئيسية تتضمن أحكاما تتيح المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية .

الإدارة المتكاملة للأراضي

١٠١ - وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، بدأ العمل في مشروع مدته ثلاث سنوات للتنمية المتكاملة لنظام بحيرة فاغويبين في مالي . ويهدف هذا المشروع ، الذي حصل على مساهمة قدرها ١,٩ مليون دولار من النرويج بالإضافة الى ٠٠٠ ١٢٥ دولار من برنامج الامم المتحدة الإنمائي و ٠٠٠ ٢٧٦ دولار في شكل مؤن غذائية من برنامج الاغذية العالمي ، الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاغذية من خلال الاهتمام بصيد الأسماك وتربية الماشية والزراعة المكثفة . وقد أجريت دراسة جدوى في المرحلة الاولية للمشروع لمقارنة المعلومات المتوافرة حاليا عن النظام الايكولوجي للبحيرة وتحديد أفضل الطرق المتاحة للسيطرة على نظام امدادات المياه من البحيرة في شتى الظروف . وجرى في الوقت نفسه القيام بعمليات لتثبيت الكثبان الرملية على طول القنوات التي تغذي البحيرة بالمياه مع عمليات توفير الحماية البيولوجية للقنوات وتطهيرها بغية تحسين تدفق المياه . وفي عام ١٩٨٨ ، استكملت دراسة الجدوى : وقد وفرت استنتاجاتها الإيجابية للغاية الاساس اللازم لتحديد الانشطة المطلوبة للمرحلة الثانية التي تبدأ

اعتبارا من عام ١٩٨٩ فصاعدا وتشمل تجفيف قناة كوندي (التي ستكفل في حد ذاتها تدفقا سنويا ملائما لسد النقص في مياه البحيرة) ، واستمرار الحماية البيولوجية وأعمال تطهير القناة وتنفيذ عدد من دراسات المتابعة .

١٠٢ - وقام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني - كجزء من مبادراته الجديدة لاعتماد نهج كلي ومتكامل لإدارة الاراضي بالاشتراك مع حكومة النيجر وبالتعاون مع تعاونية الإغاثة الامريكية في أنحاء العالم ، وهي منظمة غير حكومية دولية - بوضع مشروع في عام ١٩٨٧ للإدارة المتكاملة للاراضي في ذلك البلد . وفي عام ١٩٨٨ ، تكفلت الوكالة الدانمركية بعملية التمويل وقدمت مساهمة قدرها ٦٣٤ ٤٢٨ ٨ دولار . وسيتولى تنفيذ هذا المشروع تعاونية الإغاثة الامريكية في أنحاء العالم بالتعاون مع دائرة الاحراج في النيجر ، وهذه هي المناسبة الاولى التي يتعاون فيها المكتب مع منظمة غير حكومية في هذا النوع من المشاريع وبهذا القدر من الضخامة . ويهدف المشروع الى تحسين الممارسات الزراعية والحراجة الزراعية من خلال برامج شاملة للتوعية البيئية واستخدام ممارسات زراعية سليمة ايكولوجيا في الزراعة الممكنة ، وحماية الاراضي الحرجية ، وإعادة التحريج ودعم الخدمات الحرجية الحكومية ، وهي أمور تسهم كلها في حماية البيئة في ذلك البلد .

١٠٣ - وفي مالي ، أُجريت دراسة جدوى استغرقت ستة شهور بمساهمات قدرها ٠٠٠ ١٥٥ دولار من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني و ٠٠٠ ٢٧٨ دولار من برنامج الامم المتحدة الإنمائي لبحث الاجراءات اللازمة لتنفيذ "برنامج الحزام الاخضر" . ويغطي هذا المشروع ، الذي يعد من المكونات الرئيسية لخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في مالي ، منطقة شاسعة تمتد من الحدود مع موريتانيا وتمر بمدينة تومبوكتو وتصل الى غاو ، مع الدوران حول موبتي وسيغو . ولئن كانت عبارة "الحزام الاخضر" تدل على التشديد على زراعة الاشجار ، إلا أن المشروع يشمل مجموعة كاملة من الإجراءات الخاصة بإدارة الاراضي .

١٠٤ - وفي بوركينا فاصو تبذل المساعي للحصول على مساهمة بمبلغ ٥ ملايين دولار لمشروع لتنمية منطقة سيبا ، سيشكل جزءا من برنامج أكبر للتنمية المتكاملة للمنطقة السهلية في بوركينا فاصو .

١٠٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أحرز مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تقدما جديرا بالثناء في توفير المساعدة المالية والتقنية لانشطة مكافحة التصحر في

٢٢ بلدا من بلدان منطقة السهل السوداني ، وفي تعزيز جهوده في مجال البرمجة واتجاه تنفيذه صوب معالجة مسائل الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية والبيئية والايكولوجية ، وفي توخي أنشطته على أساس مفهوم التنمية الدائمة والقابلة للاستمرار . وقام المكتب في الوقت نفسه بتحسين طرائقه التشغيلية ، واتخذ في هذا السياق التدابير اللازمة لتعزيز أنشطته على المستوى الميداني وتكثيف تعاونه مع برنامج الامم المتحدة للبيئة كما يوضحه انشاء مكتبه الإقليمي الجديد في نيروبي .

الجدول ١ - مشاريع مكافحة التصحر ، ١٩٨٧ و ١٩٨٨

| البلد المتلقي/ عنوان المشروع | المساهمات في الصندوق الاستئماني (بدولارات الولايات المتحدة*) ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | القيمة الكلية للمشروع | الجهة المانحة |
|---|---|---|---|---|
| اثيوبيا | | | | |
| انشاء مزرعة لخشب الوقود في ديبري بيرها(أ) | ٨٠٠ ١٢(ج) | - | ٨٠٠ ١٢ | الدانمرك |
| انشاء مزرعة لخشب الوقود في منطقة نازريت(ب) | - | ٠٠٠ ٩١(ج) | ٠٠٠ ٩١ | الدانمرك |
| مزارع خشب الوقود في المنطقة الشمالية الغربية(ب) | - | ٦٦٠ ٢٠٢(ج) | ٦٦٠ ٢٠٢ | الدانمرك |
| بوركينا فاصو | | | | |
| تقديم الدعم التقني استخدام مواقد للطبخ ذات وقود فعال وللمزارع القروية في بولكيمدي سانلوي(ب) | ٣٣٣ ٩٨٣(هـ) | ٠٠٠ ١٦(د) | ٣٣٣ ٩٩٩ | السويد |
| خمية متكاملة لمنطقة ميبرا | - | ٠٠٠ ٠٠٠ ٥(د) | ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ | الدانمرك |

* تم تحويل المساهمات المقدمة بالعملات الوطنية إلى مبالغ مساوية بدولارات الولايات المتحدة باستخدام سعر الصرف المعمول به في الامم المتحدة والساري في تاريخ الدفع . وسجلت التبرعات المعلنة والتي لم تدفع بدولارات الولايات المتحدة باستخدام سعر الصرف المعمول به في الامم المتحدة والساري من ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨ .

الجدول ١ (تابع)

| البلد المتلقي/ عنوان المشروع | المساهمات في الصندوق الاستئماني (بدولارات الولايات المتحدة*) ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | القيمة الكلية للمشروع | الجهة المانحة |
|---|---|---|---|---|
| جمهورية تنزانيا المتحدة | | | | |
| إنشاء شعبة لمكافحة الجفاف والتصحر | - | ٦٢٩ ٣٣٣ (ج) | ٦٢٩ ٣٣٣ | النرويج |
| الرأس الاخضر | | | | |
| استخدام طاقة الرياح (أ) و (ب) | ٥٠٠ ١٢ (ج) | ٥٦٠ ٣٨٠ (ج) | ٠٦٠ ٢٩٣ | الدانمرك |
| السنغال | | | | |
| مشروع تجريبي لإصلاح التربة المالحة (أ) | ٦٤٥ ٣٧ (ج) | - | ٦٤٥ ٣٧ | كندا |
| برنامج لإنشاء طريق فرعي في كازامانس (أ) و (ب) | ٠٠٠ ٠٠٠ ١ (ج) | ٠٠٠ ٠٥٢ ١ (ج) | ٠٠٠ ٠٥٢ ٢ | ايطاليا |
| برنامج لإنشاء طريق فرعي في السنغال (ب) | - | ٥٨٤ ٥٩ (ج) | ٥٨٤ ٥٩ | السنغال |
| السودان | | | | |
| انتاج قوالب وقود والترويج لمواقد طبخ محسنة (ب) | - | ٨٤١ ٤٣ (ج) | ٨٤١ ٤٣ | الدانمرك |
| تحريج وإعادة تحريج المنطقة الشمالية من السودان (ب) | - | ٩٩٥ ٢٣٤ (ج) | ٩٩٥ ٢٣٤ | الدانمرك |

الجدول ١ (تابع)

| البلد المتلقي/ عنوان المشروع | المساهمات في الصندوق الاستئماني (بدولارات الولايات المتحدة*) ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | القيمة الكلية للمشروع | الجهة المانحة |
|---|---|---|---|---|
| السودان (تابع) | | | | |
| مشروع ادارة الاراضي جنوب كسلا الذي يشترك فيه مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وتعاونية الإغاثة الامريكية في انحاء العالم | - | ٣٠٠ ٧٠٠ ٦(ج) | ٣٠٠ ٧٠٠ ٦ | الدانمرك |
| إعادة تحريج الحزام الصمغي في شمال دارفور | - | ٦٩٦ ٧٣١ ١(ج) | ٦٩٦ ٧٣١ ١ | النرويج |
| الصومال | | | | |
| قياس الرياح | - | ٥٦٨ ١٤٢(ج) | ١٦٨ ١٤٢ | الدانمرك |
| غامبيا | | | | |
| إنشاء طرق فرعية في غامبيا(ب) | - | ٦٦٢ ٥٢٦(ج) | ٦٦٢ ٥٢٦ | غامبيا |
| موريتانيا | | | | |
| مواقد طبخ محسنة(أ) | ١٢٦ ٣١٦(ج) | - | ١٢٦ ٣١٦ | النرويج |
| النيجر | | | | |
| إنشاء طرق فرعية ذات اولوية في مارياهي - كورناكا(أ) | ٣٣١ ٧٤٤ ٦(ج) | - | ٣٣١ ٧٤٤ ٦ | بنك التنمية الافريقي |

الجدول ١ (تابع)

| البلد المتلقي/ عنوان المشروع | المساهمات في الصندوق الاستئماني (بدولارات الولايات المتحدة*) ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | القيمة الكلية للمشروع | الجهة المانحة |
|---|---|---|---|---|
| النيجر (تابع) | | | | |
| برنامج لادارة الاراضي في النيجر يشترك فيه مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وتعاونية الإغاثة الامريكية في أنحاء العالم | - | ٨ ٤٣٨ ٦٣٤ (ج) | ٨ ٤٣٨ ٦٣٤ | الدانمرك |
| مشروع رائد لتطوير ادارة الاحراج الزراعية في دوسو | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | - | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | السويد |
| تقديم دعم تقني لادارة الاحراج الزراعية في دوسو | ٩٨٣ ٣٣٣ (هـ) | - | ٩٨٣ ٣٣٣ | السويد |
| المجموع | ١٠ ٩٩٠ ٠٦٨ | ١٩ ٨٣٤ ١٣٩ | ٣٠ ٨١٤ ١٩٧ | |

(أ) تمويل إضافي آخر معتمد في عام ١٩٨٧ للنشاط الجاري .

(ب) تمويل إضافي آخر معتمد في عام ١٩٨٨ للنشاط الجاري .

(ج) موارد مخصصة .

(د) مساهمات للصندوق الاستئماني في إطار اتفاق الصندوق الاستئماني القائم .

(هـ) الاتفاق الخاص بالخدمات الادارية .

الجدول ٢ - موجز لمجموع الموارد المخصصة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

| | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | المجموع |
|---|---|---|---|
| الموارد المخصصة للمشاريع | ٨ ٠٢٣ ٤٠٢ | ١٩ ٨٠٨ ١٢٩ | ٢٧ ٨٣١ ٥٣١ |
| الموارد المخصصة للصندوق الاستئماني للمشاريع | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | ١٦ ٠٠٠ | ١ ٠١٦ ٠٠٠ |
| تعهدات معلنة للموارد العامة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني | ٦ ٨٣٤ ٨٧٠ | ٧ ٥٨٣ ٥٧١ (أ) | ١٤ ٤١٧ ٤٤١ |
| مجموع الموارد المخصصة عن طريق الصندوق الاستئماني | ١٥ ٨٥٨ ٢٧٢ | ٢٧ ٤٠٦ ٧٠٠ | ٤٣ ٢٦٤ ٩٧٢ |
| الموارد المخصصة لخدمات الادارة | ١ ٩٦٦ ٦٦٦ | صفر | ١ ٩٦٦ ٦٦٦ |
| المجموع | ١٧ ٨٣٤ ٩٣٨ | ٢٧ ٤٠٦ ٧٠٠ (أ) | ٤٥ ٢٣١ ٦٣٨ |

(أ) هذا الرقم لا يشمل مبلغ ١ ٤١٤ ٧٨٤ دولار الذي أُعلن التعهُّد به في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لعام ١٩٨٩ .

الجدول ٣ - موجز لمجموع الموارد المخصصة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ للولاية الخاصة لمكافحة التصحر

(بدولارات الولايات المتحدة)

| | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | المجموع |
|---|---|---|---|
| الموارد المخصصة للمشاريع | ٣٧٩ ٠٧١ | ١٨ ١٦٩ ٨٨٣ | ١٨ ٤٤٨ ٩٥٤ |
| الموارد المخصصة للصندوق الاستئماني للمشاريع | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | ١٦ ٠٠٠ | ١ ٠١٦ ٠٠٠ |
| تعهدات معلنة للموارد العامة لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني | ٦ ٨٣٤ ٨٧٠ | ٧ ٥٨٢ ٥٧١ (f) | ١٤ ٤١٧ ٤٤١ |
| مجموع الموارد المخصصة عن طريق الصندوق الاستئماني | ٨ ١١٣ ٩٤١ | ٢٥ ٧٦٨ ٤٥٤ | ٣٣ ٨٨٢ ٣٩٥ |
| الموارد المخصصة لخدمات الادارة | ١ ٩٦٦ ٦٦٦ | صفر | ١ ٩٦٦ ٦٦٦ |
| المجموع | ١٠ ٠٨٠ ٦٠٧ | ٢٥ ٧٦٨ ٤٥٤ | ٣٥ ٨٤٩ ٠٦١ |

(f) هذا الرقم لا يشمل مبلغ ٧٨٤ ٤١٤ ١ دولار الذي أُعلن التعهُّد به في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لعام ١٩٨٩ .

## الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب/اغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36) ، الفصل الاول .

(٢) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٢٥ (A/40/25) ، المرفق .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٢٥ (A/42/25 و Corr.1) ، المرفق الاول .

- - - - -